بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾.

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾.

﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ﴾.

نحمدُه ونستعينُه ونستغفرهُ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفُسِنا ومن سيئات أعمالِنا، من يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضللْ فلا هاديَ له، ونَشْهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الـمُلْك وله الـحَمْد، ونشهدُ أنَّ سيِّدَنا وإمامَنا وقدوتَنا وأسوتَنا وشفيعَنا وحبيبنا محمدًا عبدُه ورسولُه، بعثَهُ اللهُ بالهُدى ودين الحَقِّ ليُظْهِرهُ على الدين كُلِّه، ولو كَرِه الـمُشركون.

الحمدُ لله الذي دَلّنا على الخَيْر ووفّقنا إلى سَبيلِ الرَّشاد، ويَسَّر لنا بمَنِّه وفضله السبيلَ لأن نكون من خُدّام سُنَّة المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وهي التي بمُتَابعتها تكونُ العزةُ والكفايةُ والنُّصرةُ والهدايةُ والنجاحُ والفلاحُ في الدُّنيا والآخرة، فاللهُ جَلّ في عُلاه عَلّق سعادةَ الدَّارين بمتابعة رسوله ﷺ، وجعلَ شقاوة الدَّارين في مُخالفته، فللسائرينَ على خُطاه الهُدَى والأمنُ والولاية والتأييد وطيبُ العَيْش ورَغَده، في الدُّنيا

والآخرة، ولـمُخالفيه ـ أعاذَنا اللهُ ـ الذِّلَةُ والصَّغارُ والخوفُ والضَّلالُ والخِذْلان والشقاءُ في الدُّنيا والآخرة، لتخلُّفهم عن الصِّراط المستقيم، وتَنَكُّبِهم عن المنهاج القويم، وتَفرّقهم في السُّبُل الـمُظْلمة.

أهمية السنة النبوية والعمل بها:

والعملُ بسُنة المصطفى ﷺ وبما يستفادُ منها من أهمِّ ما يُفْتَرَضُ على الـمُسلم المؤمن، فهي الـمُبَيِّنة لكتابِ الله تعالى؛ تُفَصِّلُ ما أجملَهُ وتقيِّدُ ما أطلَقَهُ، وتُخَصِّصُ ما عَمَّمهُ، وبالكتابِ والسُّنَّة وحدَهما دُونَ غيرِهما تقامُ شريعةُ الله في أرضِه، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

إن المفسّرين على أن الضَّمير في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾ راجعٌ إلى النبي ﷺ، فصارت المحبة: اتباعَ الرسول ﷺ في أقواله وأفعاله وآدابه(١). وقد قرنَ اللهُ سبحانه طاعتَهُ بطاعةِ رسوله في العديد من الآيات، فأتْبَعَ هذه الآية بقوله في التي بعدها: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، وأعادَها في السورة نفسها وجعلَها سببًا للرحمة فقال سُبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، وقال في سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال جل شأنه: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١](٢).

وخَصَّه جل شأْنه بالطاعةِ وحدَهُ في العديد من الآيات. وجعلَ طاعةَ الرسول ﷺ من طاعةِ الله، فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وأمرَ الـمُسلمينَ المؤمنينَ أن يأخذوا بما آتاهم الرسول ويتركوا ما نهاهم عنه ﷺ فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. وجعلَ من لوازم الإيمان الأخذَ بالتَّوْجيهات النبويّة، فقال جل شأنه مُقسمًا: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

---

(١) ينظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٣٢ (ط. دار طيبة).

(٢) وتنظر سورة الأنفال: ٢٠، ٤٦، والنور: ٥٤، والأحزاب: ٧١ إلى غيرها من الآيات الكريمات.

ومن ثَم أصبحَ من أهَمِّ الواجب على كُلِّ مسلمٍ معرفة سُنّة المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، والعمل بها وبما يُستفاد منها، في كل شُؤون حياته، وبما يأمُل من السَّعادة في آخرتِه، وأن لا تَتَفرَّقَ به السُّبُل باتباع فُلانٍ وفُلان، فرسولُ الله ﷺ هو الـمُجَسِّدُ للإسلام في أقواله وأفعاله وسيرته، فلَزِمَ التعرف على هذا المِنْهاج النبوي بخصائصه الشاملة لكلِّ مفاصل الحياة الدُّنيا والآخرة، وهو المنهاجُ المتكاملُ المتوازنُ الواقعيُّ الـمُيَسَّرُ، وهو وحده الأُسوةُ الحسنةُ التي يتعينُ التأسِّي بها: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

قبل ثلاثينَ عامًا ابتدأت عُصْبةٌ من مُحبي سُنَّة رسول الله ﷺ بعملٍ جادٍّ لجمع السُّنَّة في كتابٍ جامع، فكان «الـمُسند الجامع» بعدَ عملٍ دامَ عَشْر سنوات، فطُبع سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م وتلقاهُ أهلُ العلم بما يستحِقُّه من تقديرٍ وثَناءٍ جميل، وسَرْعان ما نَفِدت نُسَخُه بعد أن عرفَ أهلُ العلم قَدْرَهُ وما بُذل فيه من جُهْدٍ وإتقانٍ ودقةٍ قَلَّ نظيرُها في الكُتُب التي من بابتِه.

وكان العاملون فيه يُدركونَ أن ذلكَ الـمَشْروع الـمُبارك إنما هو نواةٌ لمشاريعَ كُبرى للعناية بالسُّنة النبوية الشريفة، إذ سيضافُ إليه مستقبلًا العديدُ من الكُتُب، فضلًا عن مزيدٍ من التفصيل الذي يُـجَلِّي معانيه، ويُكْثِرُ من فوائده، ويزيدُ ما يُرْتَجى من عوائدِه، فكان أن وفَّقنا اللهُ جَلَّ في علاه إلى إنجاز «الـمُسْنَد الـمُصَنَّف الـمُعَلَّل» حصيلة أكثر من عقدين من العَمَل الجاد المتواصل الذي ابتدأنا فيه من سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، شارك فيه أو ساعد على إنجازه فتيةٌ آمنوا بِرَبِّهم وساروا على هَدْي نبيِّهم ﷺ فمنهم من قَضَى نحبَهُ ومنهم من ينتظر وما بَدَّلُوا تبديلًا، فالحمدُ لله على ما أنعمَ وتَفَضَّل.

عنوان الكتاب:

وتسميةُ هذا العَمَل العلمي الرَّائد «الـمُسْنَدَ الـمُصَنَّف الـمُعَلَّل» منطبقةٌ على أُسس تنظيمه ومُحتواه، فهو «مُسْنَدٌ» لأنه جمع أحاديثَ كُلِّ صحابيٍّ في مكانٍ واحدٍ، ورتَّبَ الصحابةَ على حروف الـمُعْجم، فضلًا عن جعلِه في ستة أبواب، الأول في مُسند الصَّحابة، والثاني لمن اشتُهِرَ بالكُنَى منهم، والثالث في الـمُبْهَمات من الرِّجال، والرابع في أسماء النِّساء، والخامس في كُناهم، والسادس في الـمُبْهَمات من النِّساء.

وهو «مُصَنَّفٌ» لأنَّ أحاديث كُلِّ صحابي رُتِّبت على أبواب الفِقه المعروفة في كُتُب «الجوامع» و«السُّنن». ولـمّا كان ترتيب تَسَلْسل ورود الأبواب المعروفة بـ«الكُتُب» يختلفُ اختلافًا يسيرًا بين مُصَنَّفٍ وآخر، فقد اتخذنا لكتابنا هذا منهجًا موحَّدًا ينتظمها كما يأتي:

١ ـ الإيمان.	٢ ـ الطهارة.
٣ ـ الصلاة.	٤ ـ الجنائز.
٥ ـ الزكاة.	٦ ـ الحج.
٧ ـ الصوم.	٨ ـ النكاح، الرضاع.
٩ ـ الطلاق، اللعان.	١٠ ـ العتق.
١١ ـ البيوع والمعاملات.	١٢ ـ اللقطة.
١٣ ـ المزارعة.	١٤ ـ الوصايا.
١٥ ـ الفرائض.	١٦ ـ الهبة.
١٧ ـ الأَيمان.	١٨ ـ النذور.
١٩ ـ الحدود والديات.	٢٠ ـ الأقضية.
٢١ ـ الأطعمة والأشربة.	٢٢ ـ اللباس والزينة.
٢٣ ـ الصيد والذبائح.	٢٤ ـ الأضاحي.
٢٥ ـ الطب والمرض.	٢٦ ـ الأدب.
٢٧ ـ الذكر والدعاء.	٢٨ ـ التوبة.
٢٩ ـ الرؤيا.	٣٠ ـ القرآن.
٣١ ـ العلم.	٣٢ ـ السنة.
٣٣ ـ الجهاد.	٣٤ ـ الإمارة.
٣٥ ـ المناقب.	٣٦ ـ الزهد والرقاق.
٣٧ ـ الفتن.	٣٨ ـ أشراط الساعة.
٣٩ ـ القيامة، والجنة والنار.	

وراعينا في ترتيب الأَحاديث الواردة في الكتاب الواحد ما راعاه البخاري ومسلم وغيرهُما في ترتيب طريقة سرد الأَحاديث، فأَحاديث الصلاة في مسند صحابي معين مثلًا روعي في ترتيبها بأَن تبدأَ بفرضية الصلاة، ثم بفضائلها، ثم أَحكام المساجد، ثم المواقيت، ثم الأَذان، ثم ما يُصلَّىٰ عليه وإِليه، ثم التكبير، وهلم جَرًّا، وروعي في أَحاديث مناقب الصحابة البدء بمناقب أَبي بكر، ثم عُمر، ثم عُثمان، ثم علي، ثم رتبنا باقي الصحابة رضوان الله عليهم أَجمعين علىٰ حروف المعجم.

وهو «مُعَلَّل» لأَننا أَتْبَعْنا كل حديث بمجموعة من «الفوائد» الخاصة به، مما ورد في كتب العلل والتراجم، ومنها:

١ - ما قيل في هذا الحديث من علل ظاهرة أَو خفية، وعُنينا بصفة خاصة بآراء الجهابذة المُتقدمين، ممن عايش الحديث روايةً ودرايةً، من مثل علي ابن المَديني، ويَحيىٰ بن مَعين، وأَحمد بن حَنبل، والبُخاري، ومُسلم، وأَبي حاتم الرازي، وأَبي زرعة الرازي، وأَبي داود، والترمذي، والنسائي، والعُقيلي، وابن حِبان، وابن عَدي، والدَّارقُطني، ونحوهم.

٢ - أَقوال العلماء الجهابذة المُتقدمين في تصحيح الحديث أَو تضعيفه.

٣- أَقوال العلماء الجهابذة المُتقدمين في الجرح والتعديل مما يتصل بالحديث وطُرقه.

٤ - أَقوال العلماء المُتقدمين في تفضيل الرواة بعضهم علىٰ بعض، وتفضيل الرواة في روايتهم عن راوٍ مُعَين، مما ينفع في ترجيح الروايات عند الِاختلاف.

٥ - بيان المراسيل، ومَن سَمِع ومن لم يَسمع من الرواة، عمن رَوَوْا عنهم.

٦ - العناية بتصريح المُدَلِّسين بالسماع، ومواضع تصريحهم.

٧- توضيح بعض ما أُجمل من الأَسماء والكُنىٰ والأَلقاب في الأَسانيد، من نحو «سفيان» مثلًا، هل هو الثوري أَو ابن عُيينة، أَو «عطاء» مثلًا، هل هو ابن السائب، أَو ابن عجلان الحنفي، أَو ابن أَبي مروان المَدني، أَو ابن أَبي مسلم الخُراساني، لتقارب طبقاتهم، ونحو ذلك كثير.

٨- الإِحالة علىٰ مواضع ورود الحديث عن صحابة آخرين، في مواضع أُخرىٰ من كتابنا هذا، أَو تكرار الحديث الواحد مع تكرار الأَحكام فيه، فنحيل في كل موضع علىٰ مكان ورود الحديث بتمامه.

هذه «الفوائد» المُشتَملة علىٰ ما ذكرنا من عِلل وغيرها، لم يُقتَصَد في استخراجها علىٰ كتب العلل المعروفة والمذكورة قبل قليل، لكننا استفدنا من عشرات الموارد الخاصة بهذا الشأن، منها: موسوعة أَقوال يَحييٰ بن مَعين، وموسوعة أَقوال أَحمد بن حنبل، وموسوعة أَقوال أَبي الحسن الدَّارقُطني، و«التاريخ الأَوسط» للبخاري، و«التمييز» لمسلم بن الحجاج، و«المنتخب من كتاب العلل» للخلال، و«تاريخ ابن أَبي خيثمة»، و«تاريخ أَبي زُرعة الدمشقي»، و«علل أَحاديث في صحيح مسلم» لأَبي الفضل محمد بن أَبي الحسين بن عمار، الشهيد، وكتاب «المجروحين» لابن حِبان، و«أَطراف الغرائب والأَفراد» للدارقطني، ترتيب ابن طاهر المقدسي، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي، و«بيان الوهم والإِيهام» لابن القطان الفاسي. و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي، و«تهذيب الكمال» للمِزِّي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«لسان الميزان»، و«تلخيص الحبير» لابن حَجَر، و«البدر المُنير» لابن المُلَقِّن، وغير ذلك الكثير، كما هو ظاهر لمن يطالع كتابنا هذا ويتدبره.

موارد الكتاب:

استوعب هذا «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل» جميع الأَحاديث المرفوعة، والأَحاديث المُعَلَّقة والمُرسَلة، التي لها صلة بالأَحاديث المرفوعة الواردة في كتب الأُمهات من دواوين الإِسلام الأُولىٰ، وانتقينا لعملنا منها أَجود الطبعات التي وقفنا عليها، ومع ذلك فإِننا لم نعتمدها وحدها، فقد قابَلْنا «تحفة الأَشراف»، و«أَطراف المسند» مقابلةً تامةً، حرفًا حرفًا، علىٰ ما يتصل بالتحفة والأَطراف في كتابنا هذا من أَحاديث، وراجعنا في مواضع كثيرة عددًا من الطبعات الأُخرىٰ للكتب، ولم تكن المقابلة عليها مقابلةً تامةً، بل رجعنا إِلىٰ العديد من النسخ الخطية، في مواطن محددة، وليست مقابَلَة كاملة، وذلك للمزيد من الدقة والإِتقان، وإِثبات ما نعتقد أَنه الصواب، فأَصبح هذا الكتاب يجمع جميع الأَحاديث المرفوعة، وطرقها الواردة في الكتب الآتية:

١- **الموطأ**، لمالك بن أَنس الأَصبحي (١٧٩هـ)، رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (٢٣٤هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإِسلامي، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٧هـ.

٢- **المُصَنَّف**، لعبد الرزاق بن همام الصَّنعاني (٢١١هـ)، تحقيق حبيب

الرحمن الأَعظمي، المكتب الإِسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ[١].

٣- **المُسند،** لأَبي بكر عبد الله بن الزُّبير القرشي الحُميدي (٢١٩هـ)، تحقيق حسين أَسد، دار السقا، دمشق ١٤٢٣هـ[٢].

٤- **المُصَنَّف،** لأَبي بكر عبد الله بن محمد بن أَبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة ١٤٢٧هـ، وعند الإِحالة نذكر رقم المجلد والصفحة للطبعة الهندية، ثم رقم الحديث لطبعة دار القبلة[٣].

٥- **المُسنَد،** لأَبي عبد الله أَحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق السيد أَبو المَعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت ١٤١٩هـ، وعند الإِحالة نذكر المجلد والصفحة للطبعة الميمنية المشهورة، ثم رقم الحديث من طبعة عالم الكتب[٤].

٦- **المُنتَخب من مُسنَد عَبد بن حُميد،** لأَبي محمد عَبد بن حُميد بن نصر الكِشي (٢٤٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود خليل، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ[٥].

٧- **المُسنَد،** لأَبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ) وهو

---

(١) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة مراد ملا الخطية، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق أَيمن نصر الأَزهري، والكتب التي نقلت عن «المُصَنَّف» لعبد الرزاق.

(٢) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ النسخة العمرية الخطية، ونسخة المكتبة الظاهرية، وعلىٰ الطبعة التي حققها الشيخ حبيب الرحمن الأَعظمي.

(٣) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة أَحمد الثالث التركية، ونسخة الشيخ محمد عابد السندي المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وعلىٰ طبعة دار الرشد بالرياض، وطبعة دار الفاروق بمصر.

(٤) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ النسخ الخطية: الكتب المصرية، والأَوقاف بالموصل، وقطع متفرقة عن الظاهرية بدمشق، والقادرية ببغداد، والكتانية بالمغرب، و«غاية المقصد في زوائد المسند» للهيثمي، و«جامع المسانيد والسنن» لابن كثير، و«أَطراف المسند» لابن حَجَر، و«إِتحاف المهرة» لابن حَجَر، وعلىٰ طبعتَي مؤسسة الرسالة، والمكنز الإِسلامي.

(٥) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة الخزانة الملكية بالرباط، ونسخة أَيا صوفيا بإِستانبول، و«إِتحاف الخِيرَة المَهَرة» للبوصيري، و«المطالب العالية» لابن حَجَر، وطبعات دار بلنسية، ودار النيل، ومكتبة ابن عباس.

المعروف بـ «سنن الدارمي»، تحقيق نبيل هاشم الغمري، دار البشائر، بيروت ١٤١٩هـ[١].

٨- **الجامع الصَّحيح**، لأَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، طبعة دار الشعب، القاهرة، في تسعة أَجزاء، وعند الإِحالة نذكر الجزء والصفحة ثم نتبعه برقم الحديث للطبعة السلفية[٢].

٩- **الأَدب المُفرد**، لأَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل البخاري (٢٥٦هـ). تحقيق علي عبد المقصود رضوان، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٣هـ[٣].

١٠- **خلق أَفعال العباد**، لأَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق فهد بن سليمان الفهيد، دار أَطلس، الرياض ١٤٢٥هـ.

١١- **رفع اليدين في الصلاة**، لأَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل البخاري، (٢٥٦هـ)، تحقيق أَحمد الشريف، دار الأَرقم، الكويت ١٤٠٤هـ.

١٢- **القراءة خلف الإِمام**، لأَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل البخاري، (٢٥٦هـ)، تحقيق محمد الأَزهري، دار الفاروق، القاهرة ١٤٣١هـ[٤].

١٣- **صحيح مُسلم**، لأَبي الحسين مُسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، طبعة إِستانبول العامرة، ١٣٢٩هـ، وعند الإِحالة نذكر الجزء والصفحة لهذه الطبعة، ثم رقم الحديث لطبعة عالم الكتب ببيروت[٥].

١٤- **السُّنَن**، لأَبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجة،

---

(١) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ النسخة المغربية الخطية، والنسخة الأَزهرية الخطية، و«إِتحاف المَهَرة» لابن حَجَر، وطبعات دار المُغني، ودار إِحياء السنة، ودار الكتاب العربي، ودار الريان.

(٢) تمت المراجعة أَحيانًا علىٰ «فتح الباري» لابن رجب، و«فتح الباري»، و«هَدي الساري»، و«تغليق التعليق» لابن حَجَر، والروايات الملحقة بفرع النسخة اليونينية.

(٣) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسختين خطيتين، نسخة محب الله شاه، والنسخة الأَزهرية، وطبعتي المعارف، والسلفية.

(٤) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة مكتبة فاتح بإِستانبول، وهي مصورة في معهد المخطوطات العربية، وطبعة دار الحديث.

(٥) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة ابن خير الإِشبيلي، المحفوظة بخزانة جامع القرويين بفاس، و«إِكمال المُعلم»، و«مشارق الأَنوار»، للقاضي عياض.

(٢٧٣هـ)، مكتب تحقيق مؤسسة الرسالة، ١٤٣٠هـ[(١)].

١٥- **السُّنَن،** لأَبي داود سليمان بن الأَشعث الأَزدي السِّجستاني (٢٧٥هـ)، مكتب تحقيق مؤسسة الرسالة، دار الرسالة العالمية، بيروت ١٤٣٠هـ[(٢)].

١٦- **المَراسيل،** لأَبي داود سليمان بن الأَشعث الأَزدي السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأَرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ[(٣)].

١٧- **الجامع الكبير،** لأَبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، بيروت ١٤٣٠هـ[(٤)].

١٨- **الشَّمائل،** لأَبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق الدكتور ماهر الفحل، دار الغرب، بيروت ١٤٢٠هـ[(٥)].

١٩- **المُجتَبىٰ من السُّنَن،** لأَبي عبد الرحمن أَحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ)، طبعة المكتبة التجارية، القاهرة ١٣٤٨هـ[(٦)].

٢٠- **السُّنن الكبرىٰ،** لأَبي عبد الرحمن أَحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١هـ[(٧)].

---

(١) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ النسخ الخطية: الأَزهرية، والسليمية، والتيمورية، والمكتبة الوطنية بباريس، والمحمودية، ومكتبة عارف حكمت، و«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة»، وطبعات: المكنز، ودار الجيل، ودار الصديق، ودار التأصيل.

(٢) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ النسخ الخطية: التيمورية، والأَزهرية، وميونخ بأَلمانيا، ودار الكتب المصرية، وطبعات: دار إِحياء السنة النبوية، والمكنز، ودار القبلة، ودار الصديق.

(٣) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة مكتبة جامعة برنستون في أَميركا، وطبعة دار الصميعي.

(٤) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة الكروخي الخطية، ونسخة دار الكتب المصرية، وطبعات أَحمد شاكر، والمكنز، ودار الغرب، ودار الصِّدِّيق.

(٥) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ النسخ الخطية: الكتب المصرية، والأَزهرية، وطوكيو، و«إِتحاف المَهَرة» لابن حَجَر، وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية.

(٦) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

(٧) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة مكتبة ملا مراد التركية.

٢١- **مُسند أَبي يَعلَىٰ**، لأَحمد بن علي بن المُثنىٰ أَبي يعلىٰ المَوصِلي (٣٠٧هـ). تحقيق حسين سليم أَسد، دار المأْمون للتراث، جدة ١٤١٣هـ[١].

٢٢- **مُختصر المُختصر من المُسند الصَّحيح**، لأَبي بكر محمد بن إِسحاق ابن خُزيمة (٣١١هـ)، تحقيق ماهر الفحل، دار الميمان، الرياض ١٤٣٠هـ[٢].

٢٣- **الإِحسان في تَقريب صحيح ابن حِبَّان**، لأَبي حاتم محمد بن حِبَّان البُستي (٣٥٤هـ)، ترتيب علاء الدين أَبي الحسن علي بن بلبان المِصري (٧٣٩هـ). تحقيق شعيب الأَرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤هـ[٣].

منهج الكتاب:

١- بَيَّنا فيما تقدم أَننا رتبنا مسانيد الصحابة علىٰ حروف المُعجم، وكان لا بُد من تعريفٍ وجيزٍ بكل صحابي في الحاشية، لإِثبات صُحبته، أَو بيان الِاختلاف فيها، منقولًا عن المصادر المعتمدة المُعتبرة، خاصة كتب التراجم الأُولىٰ، وكذلك التي اختصت بالصحابة، رضي الله تعالىٰ عنهم جميعًا.

٢- وبدأنا كل حديث بذكر مَن رواه عن الصحابي، سواء أَكان الراوي عنه صحابيًّا أَم تابعيًّا، وعَدَدْنا كل حديث رواه التابعيُّ، أَو الصحابيُّ عن الصحابيِّ حديثًا مستقلًّا، فإِذا روىٰ حديثَ صحابيٍّ ما خمسةٌ من الرواة عنه، عددناه خمسة أَحاديث، وهذه الطريقة تُيَسِّر علىٰ طالب العلم معرفة العلل، وسهولة الحكم علىٰ الحديث، والتمييز بين الروايات، فقد يأْتي حديثٌ بلفظٍ واحدٍ في مسند علي بن أَبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه، من رواية أَبي عبد الرَّحمَن السُّلمي، عن علي، ومن رواية الحارث الأَعور، عن علي، فالأَول ثقةٌ ثبتٌ، والثاني ليس بثقة، فإِذا جمعناهما في حديث واحد، وجاء أَبو حاتم الرازي وقال: حديث الحارث منكر،

(١) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة مكتبة شهيد علي باشا التركية، ونسخة المكتبة الأَزهرية، وهي غير كاملة، وطبعة دار القبلة، و«المقصد العلي في زوائد أَبي يعلى الموصلي».

(٢) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة مكتبة أَحمد الثالث بإِستانبول، و«إِتحاف المَهَرة» لابن حَجَر، والطبعات الثلاث لمحمد مصطفىٰ الأَعظمي.

(٣) تمت المراجعة في بعض المواضع علىٰ نسخة دار الكتب المصرية، و«التقاسيم والأَنواع»، و«موارد الظمآن إِلىٰ زوائد ابن حبان»، و«إِتحاف المَهَرة» لابن حَجَر.

وكتبناها في الفوائد، هنا يختلط الأمر علىٰ طالب العلم، لذا وجب التفصيل.

ثم أتبعناه بذكر ألفاظ الروايات الأُخرىٰ عند الاِختلاف، مسبوقةً بهذه النجمة (*)، منسوبةً إِلىٰ الديوان الذي وردت فيه، إِن كان للحديث أكثر من رواية، مع مراعاة اختلاف ألفاظ الرواة، وإِمكانية وجود ما هو موقوف أو مدرج من بعض الرواة، ناتج عن فهمه، أو توضيحه بعض ما فيه، فكان لا بد من تبيان كل ذلك والتنبيه عليه.

٣- وقمنا بضبط نصوص الأحاديث بالشكل الكامل، مستعينين بمعجمات اللغة، وكتب غريب الحديث، علىٰ قدر جهدنا، مع مراعاة أَن الكلمة الواحدة قد تأتي بأكثر من ضبطٍ لها، وكذلك أَسماء الرواة، فالخلاف في هذا قديم، فاستعنا بكتب «المُؤْتَلِف والمُختَلِف»، وهذا العلم يختص بأَسماء رواة الحديث، وهو دقيق جدًّا، وعامة أَخطاء المُحققين والمُؤلفين تقع بسبب إِهماله، فتخرج الكتب وفيها من التشويهات والتصحيفات الكثير والكثير.

فمثلا: (عقيل)، هل هي (عَقيل) بالفتح، أو (عُقيل) بالضم؟، وهي تأتي هكذا وهكذا، وعندنا (عَقِيل بن مَعقل)، وعندنا (عُقَيل بن خالد)، وهكذا آلاف الأَمثلة؛ مَعمَر، ومُعَمَّر، عَبَّاد، وعُبَاد.

ومن أول يومٍ عمل في «المُسنَد المُصَنَّف المُعَلَّل»، قرر العاملون فيه أن يكون هذا الكتاب، إِضافة إِلىٰ باقي فوائده، أَن يكون مرجعًا في ضبط أَسماء الرجال، وكُناهم، وأَلقابهم، فاهتموا بهذا العلم، وتمت مراجعة الأَسماء علىٰ أُمهات المراجع في هذا الفن، مثل:

المُؤْتَلِف والمُختَلِف للدارقطني (٣٨٥هـ).

المُؤْتَلِف والمُختَلِف لعبد الغني المصري (٤٠٩هـ).

المتفق والمفترق، للخطيب (٤٦٣هـ).

مُوضح أَوهام الجمع والتفريق، للخطيب (٤٦٣هـ).

تلخيص المُتشابه، للخطيب (٤٦٣هـ).

الإِكمال لابن ماكولا (٤٧٥هـ).

المُؤْتَلِف والمُختَلِف، لابن القيسراني (٥٠٧هـ).

توضيح المُشتبه، لابن ناصر الدين (٨٤٢هـ).

تبصير المُنتبه، لابن حَجَر (٨٥٢هـ).

الأَنساب؛ للسمعاني (٥٦٢هـ).
اللُّباب في تهذيب الأَنساب، لابن الأَثير (٦٣٠هـ).
واخترنا غالبًا الضبط الأَشهر للكلمة أَو الاسم.

٤- وعُنينا بذكر مواطن الروايات الواقعة في جِمَاع الكتب المُكَونة لهذا «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل»، مرتبةً حسب قِدم وفيات مؤلفيها، لما في ذلك من علو السند، وأَحقية السبق، وإِفادة المُتأَخر من المتقدم عليه، فضلًا عن أَن هذه الطريقة هي وحدها المُبَينة لالتقاء الأَسانيد عند هذا الراوي الذي عليه مدار الحديث، فكنا نقتصر علىٰ اسم المؤلف في الكتاب المشهور به، فإِن قلنا: «مالك» فالإِشارة إِلىٰ «الموطأ» برواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي، وأَثبتنا عندها في الحاشية مواطن رواية هذا الحديث في روايات «الموطأ» الأُخرى، مثل رواية أَبي مصعب، وسُويد بن سَعيد، والقَعنَبي، وكذلك إِن ورد في «مسند المُوطأ»، وإِن قلنا: «عبد الرزاق» فالإِشارة إِلىٰ مُصَنَّفه، ومثله: «الحميدي»، فالإِشارة إِلىٰ مُسنده، و«ابن أَبي شيبة» فالإِشارة إِلىٰ مُصَنَّفه، و«أَحمد» فالإِشارة إِلىٰ مُسنده، و«عبد بن حميد» فالإِشارة إِلىٰ المنتخب من مسنده، و«الدارمي»، فالإِشارة إِلىٰ مسنده المعروف بسنن الدارمي، و«البخاري» فالإِشارة إِلىٰ جامعه الصحيح، و«مسلم» فالإِشارة إِلىٰ صحيحه، و«ابن ماجة» فالإِشارة إِلىٰ سننه، و«أَبو داود» فالإِشارة إِلىٰ سننه، و«الترمذي» فالإِشارة إِلىٰ جامعه، و«النسائي» فالإِشارة إِلىٰ المجتبىٰ من سننه، وإِذا كان في «السنن الكبرى» مَيَّزنا ذلك، و«أَبو يعلىٰ» فالإِشارة إِلىٰ مسنده، و«ابن خزيمة» فالإِشارة إِلىٰ مختصر المختصر من المسند الصحيح، و«ابن حبان» فالإِشارة إِلىٰ الإِحسان في تقريب صحيح ابن حِبان، وهو ترتيب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين بن بلبان، وما عدا ذلك فنتبع الاسم باسم الكتاب إِذا كان من كتبه الأُخرىٰ، فنقول مثلًا: «البخاري» في «القراءة خلف الإِمام»، و«الترمذي» في «الشمائل»، وهلم جَرًّا.

فإِذا ذكرنا اسم مؤلف الكتاب، وذكرنا الجزء والصفحة، أَو رقم الحديث، أَو كليهما، أَتْبَعناه بذكر شيخ صاحب الكتاب، ثم مَن روىٰ عنه، وهلم جَرًّا، لا نتوقف إِلا عند راوٍ سيُتابعه راوٍ آخر، في كتاب آخر، ابتداءً من الشيخ الذي روىٰ عنه صاحب الكتاب، وانتهاء بالصحابي، أَو التابعي الراوي عن الصحابي، مع العناية بالتقاء الطرق، وبيان المتابَعات، ثم معرفة المَدار، وهذه هي شجرة

الإسناد، حيث تنتهي بالراوي عن الصحابي، ومنه تتفرع الفروع إن كان هو المدار، أو مِن الراوي عنه، وسيقف طالب العلم علىٰ تفصيل وبيان ذلك، دون عناء، وبكل يُسر، عند أول حديث يُطالعه في كتابنا هذا.

٥- فإذا ما انتهينا من شجرة الأسانيد المُفَصَّلة، ذكرنا بعض تعليقات أَصحاب الكُتب علىٰ هذا الحديث مما ورد في مصنفاتهم، مثل تعليقات البُخاري، وأَبي داود، والتِّرمِذي، والنَّسائي، وابن خُزيمة، من تصحيح أَو تضعيفٍ، أَو بيان عِلة، أَو تَفَرُّد، ونحو ذلك، باعتبار هذه التعليقات والأَقوال من توابع هذا الحديث.

٦- ونبدأ دائما في ذلك بذكر طُرق الرواية المرفوعة المتصلة، في الكتب التي أَلزمنا أنفسنا بها، كمصادر لهذا الكتاب، ثم يأتي بعد ذلك هذا الحديث عَينُه، في بعض هذه الكتب، مُرسلًا، أَو موقوفًا، أَو نقص منه أَحد رواته، أَو اختلف اسمٌ من أَسماء الرواة، أَو وقع في متنه خلافٌ ظاهر، فهذا الذي يقع من خلاف، نقوم بإيراده مُفَصَّلًا، مع بيان نوع المخالفة التي دعت إلىٰ إفراده عما تقدم، ومثل هذه الروايات المُخالِفة تكون عادة مسبوقة بدائرة مطموسة سوداء (●).

٧- وقد حرصنا علىٰ إثبات ورود الحديث في كتب التخريج والزوائد المُعتبرة، خاصة هذه التي اتفقت معنا في النقل عن مصادر كتابنا هذا، مثل: «المسند الجامع»، و«تحفة الأَشراف»، و«مجمع الزوائد»، و«المَقصد العَلِي في زوائد مسند أَبي يَعلَىٰ المَوصِلي»، و«غاية المقصد في زوائد المسند»، و«أَطراف المسند»، و«المطالب العالية»، و«إتحاف الخِيرة المَهَرة»، فنثبت ذلك في الحاشية ليرجع إليه من شاء.

ثم نُتبع ذلك بالإشارة إلىٰ جملة من كتب الحديث التي خَرَّجت هذا الحديث ولم تكن من الكتب التي أَلزمنا أَنفسنا بها في كتابنا هذا، مثل مسانيد الطيالسي، وإسحاق الحنظلي، والبزار، وكتب ابن أَبي عاصم، ومعجم الطبراني، وسنن الدارقطني والبيهقي، وغيرها.

٨- علىٰ أَن حواشي الكتاب لم تقتصر علىٰ ذلك، فقد احتوت علىٰ فوائد أُخرىٰ من نحو تصحيح ما وقع من تحريف في طبعات الكتب، أَو حتىٰ في مخطوطاتها، وبيان الصواب في بعض الأَسانيد والمتون، والإحالة علىٰ مجموعة من النسخ الخطية والمطبوعة عند اختلاف الطبعات، أَو تباين قراءات المُحققين،

فكنا حريصين علىٰ بيان الصواب بالبناء والتشييد، لا بالتقليد المذموم الذي لا نفع فيه ولا اجتهاد، كما سيأتي بيانه مُفَصلًا عند الكلام علىٰ أهمية هذا الكتاب.

٩- وختمنا كل حديث بالفوائد المُشتملة علىٰ أمور عدة، أوجزناها في الصفحة التاسعة من هذه المُقدمة عند الكلام علىٰ معنىٰ «المُعَلَّل»، فتُراجَع لِزامًا.

ولا بد هنا من التنبيه؛ علىٰ أن قول المُتحدث في العِلل: «وهو الصحيح»، أو «وهو الصواب»، أو «هذا أصح شيءٍ في هذا الباب»، أو «المُرسل هو الصحيح»، أو «الموقوف هو الصحيح»، ونحو ذلك من العبارات، لا يَعني صحة الحديث، كما هو معروف عند دارسي علل الحديث، فهذا حُكم علىٰ الطرق التي يَرِد منها الحديث، فحينما يقال مثلا: «الصحيح موقوف» فالمعنىٰ أن الحديث لا يصح إلا موقوفًا، وحين يقال: «الصحيح مُرسل» فالمعنىٰ أن الحديث لا يصح إلا مُرسلًا، وهذا كله لا علاقة له بصحة الحديث سواء أكان مرفوعًا أم موقوفًا، متصلًا أو مُرسلًا، وهلم جَرًّا.

١٠- وكان من منهج العمل إثبات النص الذي جاء عن المؤلف وإن كان خطأً من وجهة نظر أُخرىٰ، فتحقيق النصوص إنما يسعىٰ إلىٰ تقديم النص المُطابق لِما كتبه مؤلفُه ما استطاع المُحقق إلىٰ ذلك سبيلًا، وحين يتحقق للمُحقق المُدقق ثبوت نص، أو رواية لراوٍ ما، أو مؤلف ما، فإن الأمانة تقتضي إثبات ذلك النص، أو تلك الرواية، وإن كان غلطًا من وجهة نظر البعض، ومنهم المحقق، والتعليق عليه لبيان الصحة، فالهامش ملك المُحقق.

نقول ذلك بعد أن رأينا كثيرًا من المُحققين يعنون بتصحيح بعض ما يقع فيه المؤلفون من أخطاء، أو يتغاضَوْنَ عمن صحح النص بعد المؤلف من الرواة، أو النُّساخ، فيُثبتون ما يرونه صحيحًا من غير اعتبارٍ أو تحقيقٍ لما رواه الراوي، أو دَوَّنَه المُؤلف، وهو بلا شك أمرٌ يتنافىٰ مع أمانة التحقيق، عاقبتُه تَقويل أُناس ما لم يقولوه، وتَبرئة بعض الرواة، أو المؤلفين، من الخطأ والزلل، وإلصاقه بغيرهم ممن نبه علىٰ هذا الخطأ، مع أن الخطأ من الأمور الجِبِلِّية في الإنسان، إذ لا أحد معصوم منه سوىٰ مَن عُصم بوحي من السماء وتثبيتٍ.

وانظر في ذلك الحديث رقم (١٤٠١٩)، في المجلد الثلاثين من كتابنا هذا، وكيف قام المُحقق بتغيير ما ظن أنه صواب، فحرَّف وصحَّف، والصواب أن تترك الخطأ الذي وقع من الراوي كما هو.

ونرى من الـمُفيد أن نَسوق من المجلد الأول نموذجًا واحدًا من أكثر من تسعةَ عشرَ ألفًا وخمس مئة حديث حواهُ هذا «الـمُسْنَد الـمُصَنَّف الـمُعَلَّل» لتوضيح الـمَنْهَج الذي انتهجناهُ في تصنيفه وتحقيقه:

١٣٨ـ عَنْ عَمرو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لاَ يَرِثُ الـمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلاَ الْكَافِرُ الـمُسْلِمَ»(١).

(*) وفي رواية: «عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَنْزِلًا، ثُمَّ قَالَ: لاَ يَرِثُ الـمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلاَ الْكَافِرُ الـمُسْلِمَ، ثُمَّ قَالَ: نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَة، حَيْثُ قَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ.

يَعنِي الأَبْطَحَ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَالْخَيْفُ الْوَادِي.

قَالَ(٢): وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا حَالَفُوا بَنِي كِنَانَة(٣) عَلَى بَنِي هَاشِمٍ أَنْ لاَ يُجَالِسُوهُمْ، وَلاَ يُنَاكِحُوهُمْ، وَلاَ يُبَايِعُوهُمْ، وَلاَ يُؤْوُوهُمْ»(٤).

(*) وفي رواية: «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ، أَوْ دُورٍ».

وَكَانَ عَقِيلٌ(٥) وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ، هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جعفرٌ، وَلاَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، شَيْئًا، لأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: لاَ يَرِثُ الـمُؤْمِنُ الْكَافِرَ.

---

(١) اللفظ للحميدي.

(٢) القائل: الزهري.

(٣) في طبعة المجلس العلمي: «بني بكر» وهو تحريف، وهو على الصواب في طبعة دار الكتب العلمية.

(٤) اللفظ لعبد الرزاق (٩٨٥١).

(٥) القائل: وكان عقيل... إلى آخره، هو الزهري، ولذا، فهذا القسم في الحديث منقطع.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللهِ، تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ الآيَةَ[1].

(*) وفي رواية: «أَنَّهُ قَالَ زَمَنَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ، ثُمَّ قَالَ: لاَ يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَلاَ يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ».

قِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَنْ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ؟ قَالَ: وَرِثَهُ عَقِيلٌ، وَطَالِبٌ[2].

أخرجه عَبد الرَّزاق (٩٨٥١) قال: أَخبَرنا مَعمر، والأَوزَاعي. وفي (٩٨٥٢) قال: أَخبَرنا ابن جُرَيج. وفي (١٩٣٠٤) قال: أَخبَرنا مَعمر، وابن جُرَيج. و«الحُميدي» (٥٥١) قال: حَدثنا سُفيان. و«أحمد» ٥/ ٢٠٠(٢٢٠٩٠) قال: حَدثنا سُفيان. وفي ٥/ ٢٠١(٢٢٠٩٥) قال: حَدثنا رَوْح، قال: حَدثنا مُحمد بن أَبي حَفصَة. وفي ٥/ ٢٠٢(٢٢١٠٩) قال: حَدثنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر. وفي ٥/ ٢٠٨ (٢٢١٥٢) قال: حَدثنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا ابن جُرَيج (ح) وعَبد الأَعلى، عن مَعمر. وفي ٥/ ٢٠٩(٢٢١٦٤) قال: حَدثنا مُحمد بن جَعفر، قال: حَدثنا مَعمر. و«الدَّارِمي» (٣٢٠٦) قال: أَخبَرنا نَصر بن علي، قال: حَدثنا عَبد الأَعلى، عن مَعمر. وفي (٣٢٠٨) قال: حَدثنا عَمرو بن عَون، قَالَ: أَخبَرنا سُفيان. و«البُخاري» ٢/ ١٨١(١٥٨٨) قال: حَدثنا أَصبغ، قال: أَخبَرني ابن وَهب، عن يُونُس. وفي ٤/ ٨٦(٣٠٥٨) قال: حَدثنا محمود، قال: أَخبَرنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر. وفي ٥/ ١٨٧(٤٢٨٢ و٤٢٨٣) قال: حَدثنا سُليمان بن عَبد الرَّحمَن، قال: حَدثنا سَعدَان بن يَحيى، قال: حَدثنا مُحمد بن أَبي حَفصَة. قال البُخاري: قال مَعمر، عن الزُّهْرِي: «أَين تنزل غدًا، في حَجته؟»، ولم يقل يُونُس: «حَجته»، ولا «زمن الفتح». وفي ٨/ ١٩٤(٦٧٦٤) قال: حَدثنا أَبو عاصم، عن ابن جُرَيج. و«مُسلم» ٤/ ١٠٨(٣٢٧٣) قال: حَدثني أَبو الطَّاهر، وحَرمَلَة بن يَحيى، قالا: أَخبَرنا ابن وَهب، قال: أَخبَرنا

(١) اللفظ للبخاري (١٥٨٨).
(٢) اللفظ للبخاري (٤٢٨٢).

يُونُس بن يزيد. وفي (٣٢٧٤) قال: حَدثنا مُحمد بن مِهران الرَّازي، وابن أَبي عُمر، وعَبد بن حُميد، جميعًا عن عَبد الرَّزاق، قال ابن مِهران: حَدثنا عَبد الرَّزاق، عن مَعمر. وفي (٣٢٧٥) قال: وحَدثنيه مُحمد بن حاتم، قال: حَدثنا رَوْح بن عُبادة، قال: حَدثنا مُحمد بن أَبي حَفصَة، وزَمْعة بن صالح. وفي ٥/ ٥٩(٤١٤٧) قال: حَدثنا يَحيى بن يَحيى، وأَبو بَكر بن أَبي شَيبة، وإِسحاق بن إِبراهيم، قال يَحيى: أَخبَرنا، وقال الآخران: حَدثنا ابن عُيينة. و«ابن ماجة» (٢٧٢٩) قال: حَدثنا هِشام بن عَمار، ومُحمد بن الصَّبَّاح، قالا: حَدثنا سُفيان بن عُيينة. وفي (٢٧٣٠) قال: حَدثنا أَحمد بن عَمرو بن السَّرْح، قال: حَدثنا عَبد الله بن وَهب، قال: أَخبَرنا يُونُس. وفي (٢٩٤٢) قال: حَدثنا مُحمد بن يَحيى، قال: حَدثنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر. و«أَبو داوُد» (٢٠١٠ و٢٩١٠) قال: حَدثنا أَحمد بن حَنبل، قال: حَدثنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر. وفي (٢٩٠٩) قال: حَدثنا مُسدَّد، قال: حَدثنا سُفيان. و«التِّرمِذي» (٢١٠٧) قال: حَدثنا سَعيد بن عَبد الرَّحمَن الـمَخزومي، وغير واحد، قالوا: حَدثنا سُفيان. وفي (٢١٠٧م) قال: حَدثنا ابن أَبي عُمر، قال: حَدثنا سُفيان. و«النَّسائي»، في «الكبرى» (٤٢٤١) قال: أَخبرَنا يُونُس بن عَبد الأَعلى، قال: حَدثنا ابن وَهب، قال: أَخبَرني يُونُس بن يزيد. وفي (٤٢٤٢) قال: أَخبَرنا مُحمد بن رافع، قال: حَدثنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر (ح) قال: وأَخبَرنا إِسحَاق بن مَنصور، قال: أَخبَرنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر، والأَوزاعي. وفي (٦٣٤٣) قال: أَخبَرنا قُتيبة بن سَعيد بن جَميل بن طَريف البَلخي، وأَبو عَمرو، الحارث بن مِسكين، قراءةً عليه وأَنا أَسْمَع، عن سُفيان بن عُيينة. وفي (٦٣٤٤) قال: أَخبَرنا قُتيبة بن سَعيد، قال: حَدثنا اللَّيث، عن ابن الهاد. وفي (٦٣٤٥) قال: أَخبَرنا يُوسُف بن سَعيد بن مُسلم، قال: حَدثنا حَجاج بن مُحمد، قال: حَدثنا اللَّيث، قال: حَدثني عُقَيل. وفي (٦٣٤٦) قال: أَخبَرنا مُحمد بن عَبد الأَعلى الصَّنعَاني، قال: حَدثنا يزيد، يَعني ابن زُرَيع، قال: حَدثنا مَعمر. وفي (٦٣٤٧) قال: أَخبَرنا وَهب بن بَيان المِصْري، قال: حَدثنا ابن وَهب، قال: قال يُونُس. و«ابن خزيمة» (٢٩٨٥) قال: حَدثنا مُحمد بن يَحيى، قال: حَدثنا عَبد الرَّزاق، قال: أَخبَرنا مَعمر. و«ابن حِبَّان» (٥١٤٩) قال:

أخبرَنا ابن قُتيبة، قال: حَدثنا حَرمَلة بن يَحيى، قال: حَدثنا ابن وَهب، قال: أخبرَنا يُونُس.
وفي (٦٠٣٣) قال: أخبرَنا أَبو يَعلَى، قال: حَدثنا أَبو خَيثمة، قال: حَدثنا ابن عُيينة.

تسعتهم (مَعمر، والأَوزَاعي، وابن جُرَيج، وسُفيان بن عُيينة، ومُحمد بن أَبي حَفصَة، ويُونُس، وزَمْعة بن صالح، وابن الهاد، وعُقَيل) عن ابن شِهاب الزُّهْرِي، عن علي بن الحُسين بن علي بن أَبي طالب، عن عَمرو بن عُثمان[1]، فذكره.

ـ قال أَبو عيسى التِّرمِذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، هكذا رواه مَعمر، وغير واحدٍ، عن الزُّهْري، نحو هذا.

وروى مالك، عن الزُّهْري، عن علي بن حُسين، عن عُمر بن عُثمان، عن أُسامة بن زَيد، عَن النَّبيِّ ﷺ، نحوه، وحديثُ مالكٍ وَهْمٌ، وَهِمَ فيه مالكٌ، وقد رواه بعضُهم، عن مالك، فقال: عن عَمرو بن عثمان، وأَكثرُ أَصحاب مالكٍ قالوا: عن مالك، عن عُمر بن عُثمان.

وعَمرو بن عُثمان بن عَفان هو مشهورٌ، من ولد عُثمان، ولا يُعرف عُمر بن عُثمان.

ـ وقال النَّسائي، عَقِب رواية الأَوزَاعي: حديث الأَوزَاعي غير محفوظ.

ـ وقال أَبو بَكر ابن خُزَيمة (٢٩٨٤): سؤَال النَّبي ﷺ، أَين يَنزل غدًا في حَجته، إنما هو عَن الزُّهْري، عَن أَبي سَلَمة، عَن أَبي هُرَيرة، فأَما آخر القصة: لا يَرثُ المُسلمُ الكافرَ ولا الكافرُ المُسلمَ، فهو عَن علي بن حُسَين، عَن عَمرو بن عُثمان، عَن أُسامة، ومَعمَر فيها أَحسب واهِمٌ في جمعه القصتين في هذا الإِسناد، وقد بينت علة هذا الخبَر في كتابِ الكبير.

• أَخرجه النَّسائي، في «الكبرى» (٦٣٤٠) قال: أخبرَنا أَبو إِسحَاق، إِبراهيم الخَلاَّل المَرْوَزي، قال: أَخبَرنا عَبد الله، يعني ابن المُبارك. وفي (٦٣٤١) قال: أَخبَرنا أَحمد بن سُليمان الرُّهَاوِي، قال: حَدثنا زَيد بن الحُباب. وفي (٦٣٤٢) قال: أَخبَرنا أَحمد بن سُليمان الرُّهَاوِي، قال: حَدثنا مُعاوية بن هِشام.

---

(١) في الطبعة المطبوعة عن فرع النسخة اليونينية لصحيح البخاري، في الموضع: (٦٧٦٤): «عُمر بن عثمان»، وعلى حاشيتها: «عَمرو بن عثمان»، وهو الصواب، كما ورد في «تحفة الأشراف» (١١٣)، و«فتح الباري» ١٢/ ٥١.

ثلاثتهم (ابن الـمُبارك، وزَيد، ومُعاوية) عن مالك بن أَنس، عن الزُّهْري، عن علي بن الحُسين، عن عَمرو بن عُثمان، عَن أُسامةَ بن زَيدٍ، قال: قَالَ رَسولُ الله ﷺ:

«لاَ يَرِثُ الـمُسْلِمُ الْكَافِرَ».

ـ قال أَبو عبد الرحمن النَّسائي: والصَّواب من حديث مالك: «عُمر بن عُثمان»، ولا نعلم أَحدًا من أصحاب الزُّهرِي تَابَعَهُ على ذلك، وقد قيل له (أَي لمالك): فثبت عليه، وقال: هذه داره.

● أَخرجه مَالك[1] (١٤٧٥). وأَحمد ٥/٢٠٨(٢٢١٥٧) قال: حَدثنا عَبد الرَّحمَن. و«النَّسائي»، في «الكبرى» (٦٣٣٩) قال: أَخبرَنا مُحمد بن سَلَمة، أَبو الحارث المِصْري، قال: أَخبرَنا ابن القاسِم.

كلاهما (عَبد الرَّحمَن بن مَهدي، وعَبد الرَّحمَن بن القاسِم) عن مالك، عن ابن شِهاب، عن علي بن حُسين بن علي بن أَبي طالب، عن عُمر بن عُثمان بن عَفان، عن أُسامة بن زَيد، أَنَّ رَسولَ الله ﷺ قال:

«لاَ يَرِثُ الـمُسْلِمُ الْكَافِرَ».

سَمَّاه مالك «عُمر بن عُثمان».

● وأَخرجه النَّسائي، في «الكبرى» (٦٣٣٧) قال: أَخبرَنا مُحمد بن بَشار، بُندار، قال: حَدثنا مُحمد، يَعني ابن جعفر، غُنْدَرًا، قال: حَدثنا شُعبة. وفي (٦٣٣٨) قال: أَخبرَنا أَحمد بن حَرْب، قال: حَدثنا قاسم، يعني ابن يزيد الجَرْمِي، عن سُفيان، يَعني ابن سَعيد.

كلاهما (شُعبة، وسُفيان الثَّوري) عن عَبد الله بن عِيسى، عن الزُّهْرِي، عن علي بن حُسين، عن أُسامة بن زَيد، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:

«لاَ يَرِثُ مُسْلِمٌ كَافِرًا».

(*) لفظ سُفيان: «لاَ يَرِثُ الـمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلاَ الْكَافِرُ الـمُسْلِمَ».

---

(١) وهو في رواية أَبي مُصعب الزهري للموطأ (٣٠٦١)، وورد في «مسند الموطأ» (٢١٠).

ليس فيه: «عَمرو بن عُثمان»(1).

• وأَخرجه ابن أَبي شَيبة ١١/ ٣٧٠(٣٢٠٨٨) قال: حَدثنا سُفيان بن عُيينة، عن الزُّهْرِي، عن علي بن حُسين، عن عَمرو بن عُثمان، عن أُسامة بن زَيد، قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«لاَ يَتوارثُ المِلَّتَانِ الـمُخْتَلِفَتَانِ».

ـ هكذا ورد متنه، والمحفوظ من رواية سُفيان: «لاَ يَرِثُ الـمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلاَ الْكَافِرُ الـمُسْلِمَ».

• وأَخرجه التِّرمِذي (٢١٠٧) قال: حَدثنا عَلي بن حُجْر. والنَّسائي، في «الكبرى» (٦٣٤٩) قال: أَخبَرنا علي بن حُجْر بن إِياس الـمَرْوَزي، قال: أَخبَرنا هُشَيم، عن الزُّهْرِي، عن علي بن حُسين، عن عَمرو بن عُثمان، عن أُسامة بن زَيدٍ، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ:

«لاَ يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»(2).

• وأَخرجه النَّسائي، في «الكبرى» (٦٣٤٨) قال: أَخبَرني مَسعود بن جُوَيرِية الـمَوصِلي، قال: حَدثنا هُشَيم، يَعني ابن بَشير، عن الزُّهْرِي، عن علي بن حُسين، وأَبَان بن عُثمان، كذا قال، عن أُسامة بن زَيد، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ:

«لاَ يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى».

---

(1) المسند الجامع (١٣٩ و١٤٠ و١٤١)، وتحفة الأشراف (١١٣ و١١٤)، وأطراف المسند (١١١).
والحديث؛ أَخرجه ابن المبارك، في «مسنده» (١٦٢ و١٦٣)، والطيالسي (٦٦٥)، وابن أَبي شيبة، في «مسنده» (١٤٤)، وابن أَبي عاصم، في «الآحاد والمثاني» (٤٥٤)، والبزار (٢٥٨١: ٢٥٨٥)، وابن الجارود (٩٥٤)، وأَبو عَوانة (٥٥٩٣-٥٥٩٧)، والطَّبراني (٣٩١ و٤١٢)، والدَّارَقُطني (٣٠٢٨-٣٠٣١، و٤٠٦٥)، والبَيهَقي ٥/ ١٦٠ و٦/ ٣٤ و٢١٧ و٢١٨ و٢٥٣ و٩/ ١٢٢ و١٠/ ٢٩٩، والبغوي (٢٢٣١).

(2) المسند الجامع (١٣٩)، وتحفة الأشراف (١١٣).
والحديث؛ أَخرجه سعيد بن منصور (١٣٦).

ـ فوائد:

ـ قال ابن أَبي خَيثمة: خالفَ مالِكُ بن أَنسٍ النَّاسَ في هذا؛ قال: عن عُمر بن عُثمان.

سَمِعتُ يَحيَى بن مَعِين يقول: أَثبتُ أَصحاب الزُّهْريّ مالِك بن أَنس. «تاريخ ابن أَبي خَيثمة» ٢/ ٢/ ٩٠٥.

ـ وقال ابن أَبي خَيثمة: سمعتُ يَحيى بن مَعِين يقول: مالك عندنا في نافع أَثبت من عُبيد الله بن عُمر، وأَيوب، وكان في كتاب علي بن الـمَدِينيّ: سمعتُ يَحيى بن سَعيد يقول: قال مالك في حديث، «لا يرثُ الكافرُ المسلمَ»: ابن شِهاب عن علي بن حُسين، عن عُمر بن عُثمان.

قال يَحيى: فقلت له: عَمرو بن عُثمان؟ فأَبى أَن يرجع، وقال: كان لعُثمانَ ابنٌ، يُقال له: عُمر، وهذه داره. «تاريخه» ٣/ ٢/ ٣٤٦.

ـ وقال أَبو بَكر البزار: وهذا الحديث رواه ابن عُيينة، ومَعمر، وجماعةٌ، عن الزُّهْري، عن علي بن حُسين، عن عَمرو بن عُثمان، عن أُسامة، فاتفقوا على اسم عَمرو بن عُثمان، إِلاَّ مالك بن أَنس، فرواه عن الزُّهْري، عن علي بن حُسين، عن عُمر بن عُثمان، عن أُسامة، فيرون أَنه غَلِط في ذلك، على أَنه، يعني مالكًا، قد وُقِف، فقال: هذه دار عَمرو، وهذا دار عُمر، فأَومأَ إِليهما، فأَمَّا في الرواية، فلا نعلمُ أَحدًا تابعه على روايته، إِلاَّ أَن يكون أَبو أُويس، فإِن سماعه من الزُّهْرِيّ شبيهًا بسماع مالك. «مسنده» (٢٥٨١).

ـ وقال ابن أَبي حَاتم: سُئِل أَبو زُرْعَة عن حدِيث مالِك، عنِ الزُّهرِيِّ، عن علِيِّ بن حُسين، عن عُمر بن عُثمان بن عفَّان، عن أُسامة بن زيد، أَن رسول الله ﷺ، قال: لاَ يرِثُ الـمُسلِمُ الكافرَ.

قال أَبو زُرْعَة: الرُّواةُ يقولون: عَمرٌو، ومالِكٌ يقول: عُمر بن عُثمان.

قال أَبو مُحمد ابن أَبي حاتم: أَمَّا الرُّواةُ الَّذين قالوا: عَمرو بن عُثمان، فسُفيان بن عُيينة، ويُونُس بن يزِيد، عنِ الزُّهرِيِّ. «علل الحديث» (١٦٣٥).

ـ وقال ابن عَبد البَرِّ: هكذا قال مالك: «عُمر بن عُثمان»، وسائرُ أَصحاب ابن شِهاب يقولون: «عَمرو بن عُثمان»، وقد رواه ابن بُكير، عن مالك، على الشك، فقال

فيه: عن عُمر بن عُثمان، أَو عَمرو بن عُثمان، والثابت عن مالك: «عُمر بن عُثمان»، كما روى يَحيى، وتابعه القَعْنبي، وأَكثرُ الرواة، وقال ابن القاسِم فيه: عن عَمرو بن عُثمان، وذَكَر ابن مَعِين، عن عَبد الرَّحمَن بن مَهدي، أَنه قال له: قال لي مالك بن أَنس: تُراني لا أَعرفُ عُمر مِنْ عَمرو؟!، هذه دار عُمر، وهذه دار عَمرو.

قال أَبو عُمر ابن عَبد البَرِّ: أَما أَهل النسب، فلا يختلفون أَن لعُثمان بن عفَّان ابنًا يُسمى عُمر، وله أَيضًا ابنٌ يُسَمَّى عَمْرًا، وله أَيضًا أَبَان، والوَليد، وسَعيد، وكلهم بنو عُثمان بن عَفان، وقد رُوِي الحديث، عن عُمر، وعَمرو، وأَبَان، فليس الاختلاف في أَن لعُثمان ابنًا يُسمى عُمر، وإِنما الاختلاف في هذا الحديث، هل هو لعُمر، أَو عَمرو، فأَصحاب ابن شِهاب، غير مالك، يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حُسين، عن عَمرو بن عُثمان، عن أُسامة بن زَيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شِهاب، عن علي بن حُسين، عن عُمر بن عُثمان، عن أُسامة، وقد وافقه الشَّافعي، ويَحيى بن سَعيد القطَّان، على ذلك، فقال: هو عُمر، وأَبَى أَن يرجع، وقال: قد كان لعُثمان ابنٌ يُقال له: عُمر وهذه داره، ومالك لا يكاد يُقاس به غيره، حفظًا وإِتقانًا، لكن الغلط لا يَسلم منه أَحَدٌ، وأَهلُ الحديث يأبون أَن يكون في هذا الإِسناد إِلاَّ عَمرو، بالواو.

وقال علي بن الـمَديني، عن سُفيان بن عُيينة، أَنه قيل له: إِن مالكًا يقول في حديث، «لا يَرثُ المسلمُ الكافرَ»: عُمر بن عُثمان، فقال سُفيان: لقد سمعتُه من الزُّهْرِيّ كذا وكذا مرة، وتفقدتُه منه، فما قال إِلاَّ عَمرو بن عُثمان.

قال أَبو عُمر ابن عَبد البَرِّ: وممن تابع ابن عُيينة على قوله عَمرو بن عُثمان: مَعْمرٌ، وابنُ جُريج، وعُقَيل، ويُونُس بن يزيد، وشُعيب بن أَبي حَمزة، والأَوزاعي، والجماعة أَولى أَن يُسَلَّمَ لها. «التمهيد» ٩/ ١٦٠.

ـ ساق التِّرمِذي رواية هُشَيم من هذا الطريق، مع رواية سُفيان بن عُيينة، وذكر لهما متنًا واحدًا «أَن رَسولَ الله ﷺ قَالَ: لاَ يَرِثُ الـمُسلمُ الكافِرَ، ولاَ الكَافِرُ الـمُسلِمَ»، قال المِزِّي: كذا رواه التِّرمِذي، عن علي بن حُجْر، عن هُشَيم، بلفظ سُفيان بن عُيينة، حَمَل حديثَ أَحَدِهما على حديث الآخر، والمحفوظ عن علي بن حُجْر، لفظ النَّسائي عنه. «تحفة الأشراف».

قلنا: ولفظ النَّسائي المشار إِليه، من روايته عن علي بن حُجْر: «لا يَتَوارَثُ أَهلُ مِلَّتَينِ».

وقال النَّسائي: وهذا هو الصَّواب من حديث هُشَيم، وهُشَيم لم يُتَابَعْ على قوله: «لا يَتَوَارَث أَهلُ مِلَّتَينِ». «تحفة الأَشراف».

ـ قال عَبد الله بن أَحمد: سمعتُ أَبي يقول: لم يسمع هُشَيم، من الزُّهْري، حديث علي بن حُسين، عن عَمرو بن عُثمان، عن أُسامة بن زَيد، عَن النَّبيِّ ﷺ؛ «لا يتوارث أَهلُ ملتين شتى»، قال أَبي: وقد حَدثنا به هُشَيم. «العلل ومعرفة الرجال» (٢٢٠٢).

ـ وقال النَّسائي، عقب حديث هُشيم: هذا خطأ. «تحفة الأشراف» (١١٣).

ـ وقال ابن عَبد البَرِّ: ورواه هُشَيم بن بَشير الواسطي، عن ابن شِهاب، بإِسناده فيه، فقال فيه: «لا يتوارث أَهل ملتين»، وهُشَيم ليس في ابن شِهاب بحجة. «التمهيد» ٩/ ١٧١.

أهمية «المسنَد المصنَّف المعلَّل»:

١ ـ من المعلوم عندَ أهلِ الـمَعْرفة بالسُّنَّة النَّبوية وتاريخها «أنَّ العالمَ الإسلاميَّ قد شَهِدَ في المئتين الثانية والثالثة نَهضةً لا مثيلَ لها في جَمْع السُّنة النبوية الشريفة وتَتَبُّعها وتَدْوينها وتبويبها على أنحاءٍ شَتَّى من التَّنْظيم والتَّبْويب مما لم تعرفه أمةٌ من الأمم، فكان ذلك خصيصًا بهذه الأُمة الإسلامية. وهيأ الله سبحانه مئات الـحُفَّاظ الـجَهَابذة الذين حفظوا ودَوَّنوا مئات أُلوفٍ من طُرُق الأحاديث، ورحلُوا من أجلها إلى البُلدان النائية، وطَوَّفوا في البلدان شَرْقًا وغَرْبًا ليصدروا عن خِبْرة وعِيان، وسألوا عن الرُّواة واطَّلَعوا على مَرْوياتهم ومُدَوَّناتهم ومحفوظاتهم، فجُمِعتِ السُّنَّة في صُدور الحُفَّاظ وفي كتاباتهم. ثم غَرْبلوا ما كتبوا من مئات الألوف وانتقوا منه ما يمكن أن يكون صحيحًا أو حَسَنًا أو ضعيفًا، أو يحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ، كلٌّ بحسب اجتهاده ومَنْهجه، فتوسع البعضُ واقتصرَ الآخر على أنواع مُعينةٍ، ودُوِّن كلُّ ذلك في الـمُصَنَّفات والجوامع والمسانيد والسُّنن، فإن كان فات بعضهم الشيء منها فما كان ليخفى على مجموعهم، وهم يتذاكرون الـمُتُون والأسانيد بينهم.

ومما لا شكَّ فيه أنَّ الطُّرق التَّالفة والواهية، أو التي وقعَ فيها الغَلَطُ الفاحشُ، أو الشُّذوذ البيِّنُ، أو النَّكارة الشديدةُ، أو الأسانيد المركبة على أحاديثَ صحيحةٍ، أو الأسانيد المركَّبة على متون مُنْكرة، أو الموضوعات من أحاديث الكذَّابين والمتروكين والهَلْكى قد أُهْمِلت من قبلهم، ولم يَدْخل معظمها في كُتُبهم المصنَّفة أو مجاميعهم الـمُبَوَّبة، سواء أكانت مُصَنَّفات أم مسانيد، أم جوامع، أم سُننًا. وللقارئ أن يتصوَّرَ الجُهْد الهائل الذي بذلَهُ هؤلاء الأئمة الجهابذة في تَصْفيَة هذه الطُّرق والمتون، حينما يعلم مثلًا أنَّ الإمامَ أحمد أخرجَ مُسْنَده من جملةِ سَبْع مئة ألف حديث[1]، وأنَّ مُسْنَده بحدود الثلاثين ألف طريق فقط، وأنَّ البخاري أخرجَ كتابَه «الصَّحيح» من زُهاء ست مئة ألف حديث[2]، وأحاديثه بالمكرر بحدود السبعة آلاف وخمس مئة حديث فقط، وذكر مسلم بن الحجاج أنه صَنَّف «صحيحَهُ» من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة[3]، وكتب يحيى بن مَعِين ست مئة ألف حديث[4]، والرِّوايات في هذا الأمر معروفةٌ متواترةٌ.

على أنَّ الفَرْقَ بين الـمُتَقدمين والمتأخرين أنَّ المتقدمين كَتَبوا عن بعض الكَذَّابين والهَلْكى، والضُّعفاء، والمتروكين، فوجدوا أحاديثهم مما لا يجوز تدوينُها في الكُتُب، إما لمعرفتهم بأنَّ هذا ليس من كلام النَّبي ﷺ، أو لأنَّ فيها من الغَلَط الفاحش في الأسانيد أو المتون ما يتعين أن يُرْمى بها، فكان ذلك الانتقاء وكانت تلك الغَرْبلة الواسعة التي عَبَّر عن بعضها الإمام يحيى بن معين بقوله: «كَتَبنا عن الكَذَّابين وسَجَرنا به التنور، وأخرجنا به خبزًا نضيجًا»[5].

وهكذا يتضحُ أنَّ المتقدمين قَلَّما تركوا حديثًا صَحيحًا أو حَسَنًا أو ضعيفًا يمكن أن يُوضعَ في الكتب المؤلَّفة في هذه الـمُدَّة إلا ودَوَّنوهُ، واستنادًا إلى ذلك فإنَّ الموارد المكوِّنة لهذا «الـمُسْنَد الـمُصَنَّف الـمُعَلَّل» قد احتوت على الأحاديث التي ارتضاها

(١) ابن رجب: الذيل ١/ ١٣٠.
(٢) تاريخ الخطيب ٢/ ٣٢٧.
(٣) نفسه ١٥/ ١٢٢.
(٤) نفسه ١٦/ ٢٧٠.
(٥) نفسه ١٦/ ٢٧٣، وتنظر مقدمة تاريخ الخطيب ١/ ١٦٨-١٦٩.

المتقدِّمون. أمّا الحديث الذي لا يُوجد فيها وظهرَ في الكُتُب المتأخرة فهو لا يَعْدُو أن يكون مما تركه المتقدِّمون أو هو مما وضعَهُ الوَضَّاعون الكَذَّابون إلا القليل النَّادر، فالسُّنَّة لا تذهبُ عن عامة هؤلاء الأئمة الأعلام وهم من خير القرون، ومن ثم صارَ هذا «الـمُسند» موسوعةً شاملةً للسنة النَّبوية الشَّريفة.

٢ ـ ومما يزيدُ في قيمة هذا العَمَل العلمي الرَّصين ويُعْليه الخطة الموضوعة في تَصْنيفه وتحقيقه كما وَضَّحناه في الـمَنْهج الذي قامَ عليه؛ تخريجٌ مستوعبٌ دقيقٌ يُظْهِرُ المتابعات ويُعَيِّن الـمَدَارَ، وسياقةٌ لجميع الـمُتُون المختلفة للحديثِ الواحد، وإيرادٌ للروايات الـمُخْتَلفة إسنادًا ومَتْنًا، ثم مجموعةٌ من الفوائد من بيانٍ للعِلَل الظاهرة والخَفِيّة، وآراء الـجَهَابذة في هذا الحديث إسنادًا ومَتْنًا، جَرْحًا وتعديلًا، تَصْحيحًا وتَضْعيفًا، فضلًا عن عنايةٍ بتوضيح كُلِّ مُبْهَمٍ ومُجْمَلٍ، وبتصريح الـمُدَلِّسين بالسَّماع ونحو ذلك من الفوائد المذكورة.

٣ ـ لقد كان الباحثونَ في السُّنة النبوية يَلْقون نَصَبًا في تَتَبُّع عِلل الحديث في كُتُب العِلل وأحوال الرِّجال، وهي بالغةُ الكَثْرة، كثيرةُ التَّعْقيد، وربما يَفُوت على البارعِ المتمكِّن الشيءُ بعد الشيءِ، على الرُّغم من معرفته وتمكنه من هذا العلم الدَّقيق، كما وقعَ لنا ولغيرنا في تحقيقاتنا وحُكْمِنا على الأحاديث، بَلْه أولئك الذين لا يُعْنون العنايةَ التامةَ بالعِلَل الخَفِية فيغفُلون عنها ويَحْكمون على ظاهرِ الأسَانيد من غير تدقيقٍ في الشُّذوذ والعِلَل التي تقعَ عند الثقات.

أما اليوم، وبفضلِ الله أولًا وتأييدِه وتَسْديده، ثم بفضلِ هذا «الـمُسْنَد الـمُصَنَّف الـمُعَلَّل»، فإنَّ الأمرَ صارَ مَيْسورًا ومُتاحًا لكلِّ مُشتغلٍ بالحديث النَّبوي الشَّريف، قد جُمِعت له هذه المادة من بُطون العديد من الكُتُب المطوَّلة، والتُقِطَت بكُلِّ دقةٍ من كُتُب السُّؤالات، وكُتُب الرِّجال العامة، وتلكَ المعنية بالثِّقات والضُّعفاء وغيرها مما كانَ الوقوف عليه في الغاية من العُسْر، فأُلْحِقت إثر كُلّ طريق من طُرُق الحديث، فصارت دراسة الحديث إسنادًا ومتنًا يسيرة إن شاءَ اللهُ تعالى.

٤ـ وقد عنينا عناية خاصة بالتنبيه علىٰ بعض ما وقع من زيادات الرواة أَو النساخ في أَسانيد أَو متون وقعت في الكتب المُكَوِّنة لهذا «المُسند المُصَنَّف

المُعَلَّل»، ولم تكن معرفة ذلك بالأَمر الهين السهل المُيسر؛ ذلك أَننا كنا، مع توفر عدد من النسخ الخطية والطبعات المتنوعة للكتاب الواحد، نعمد إِلىٰ استكمال الأَدلة القاطعة التي تثبت كون الإِسناد أَو المتن فيه زيادة من الرواة أَو النساخ أَو غيرهم.

وذلك أَن رواة هذه الكتب أَحيانا ما يروون الحديث نفسه عن شيخ لهم، يرويه عن شيخ صاحب الكتاب نفسه، وهذا ظاهر في كتاب «الجامع الصحيح» لمسلم بن الحجاج، عندما يروي إِبراهيم بن مُحمد بن سفيان النيسابوري، راوي «الصحيح» عن مسلم، عن شيخ له، وهذا مثالٌ لذلك:

الحديث رقم (٦٤٨٥): عن يزيد بن هُرمز، قال: كتَب نَجدةُ إِلىٰ ابن عباس، يسأَله عن المرأة والعبد يَحضُران الفتح، يُسهَم لهما؟... الحديثَ.

فقد ذكرنا طرق هذا الحديث، كما وردت في مصادر كتابنا هذا، ومنها رواية مسلم ٥/ ١٩٨(٤٧١٣) قال: وحدثناه عبد الرَّحمَن بن بِشر العَبدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا إِسماعيل بن أُمَية، عن سعيد بن أَبي سعيد.

وجاء بعده في «صحيح مسلم» (٤٧١٤): قال أَبو إسحاق: حدثني عبد الرَّحمَن بن بشر، قال: حدثنا سفيان، بهذا الحديث، بِطوله.

هنا؛ وضعنا هذه الزيادة في آخر تخريج الحديث، وقلنا: أَبو إِسحاق؛ هو إِبراهيم بن مُحمد بن سفيان، أَبو إسحاق، النيسابوري، راوي «الصحيح» عن مسلم بن الحجاج، وهذا الطريق من زياداته علىٰ «صحيح مسلم»، وهنا يظهر للباحث الفصل بين ما رواه صاحب الكتاب، وما زاده الرواة عنه.

وكذلك فعلنا مع زيادات أَبي الحسن القطان، علي بن إِبراهيم بن سلمة، راوي «السنن» عن ابن ماجة، كما يظهر في الأَمثلة الكثيرة التي علقنا عليها في حواشي هذا الكتاب.

٥- التحريفات والتصحيفات، قلنا من قبل: كان من منهج العمل في «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل» تصحيح ما ورد من تحريف أَو تصحيف، أَو زيادة، أَو نقصان، في متون أَو أَسانيد مصادر الكتاب، المطبوعة، أَو المخطوطة.

ونذكر من ذلك أَمثلة علىٰ هذه الأمور، ليست علىٰ سبيل الحصر، بل هي

نماذج يسيرة جدًّا من التحريفات والتصحيفات التي وقعت في الكتب المطبوعة، وأُصلحت، لها مئات نظائر مما يقف عليه القارئ في هذا «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل» بمجرد تنقله بين عدة صفحات من الكتاب، وربما يقف في الصفحة الواحدة علىٰ أكثر من تحريف، وهذا دليل علىٰ أن القائمين علىٰ «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل» لم يعملوا كنَقَلَة من الكتب المطبوعة، أَو النسخ المخطوطة، بل كانت هناك المراجعة، والتدقيق، والتحقيق، ويمكننا القطع بأن كل كتاب من كتب الحديث جمعناه في كتابنا هذا، ما هو إلا تحقيق جديد لهذا الكتاب، فأصبح بين يديك أتقن تحقيق لصحيح مسلم، وسنن ابن ماجة، وهكذا في جميع مصادر «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل»، وهذه أَمثلة للبيان:

ـ الحديث رقم (١١٧٩٨): ورد في لفظه الأول رواية مالك في «الموطأ»، وقول أَبي أَيوب الأَنصاري: «والله، ما أَدري كَيف أَصنَعُ بِهذِه الكَرَاييسِ».

فكتبنا التعليق التالي: تحرف في طبعة دار الغرب إِلىٰ: «الكرابيس» بالباء في الأُولىٰ، قال ابن الأَثير: الكراييس بياءين معجمتين بنقطتين من تحت، جمع كرياس، وهو الكنيف المشرف علىٰ سطح بقناة إلىٰ الأرض، فإذا كان أسفل فليس بكرياس. «جامع الأصول» ٧/ ١٢١.

ـ وقال القاضي عياض: الكراييس، بياءين، كل واحدة باثنتين تحتها، هي المراحيض، واحدها كِرياس بكسر الكاف، وسكون الراء، وسين مهملة. «مشارق الأنوار» ١/ ٣٣٩.

ـ وقال ابن الأَثير: في حديث أَبي أَيوب: ما أَدري ما أَصنع بهذه الكراييس، وقد نهىٰ رسول الله ﷺ أَن تُستقبل القبلة بغائط، أَو بول، يعني الكُنف، واحدها: كرياس. «النهاية في غريب الحديث» ٤/ ١٦٣، وانظر: «غريب الحديث» لأَبي عبيد ٣/ ١٤٣، و«غريب الحديث» لابن الجوزي ٢/ ٢٨٥.

ـ الحديث رقم (١٧٣١٨): ورد فيه: أَخرجه عبد الرَّزاق (٦٦٦٦) عن رجل من أَهل المدينة، عن عبد الله بن أَبي بكر، عن أُمِّه، عن أَسماء بنت عُميس، قالت:

فكتبنا التعليق التالي: تَحرف في طبعة المجلس العلمي إِلىٰ: «عن أُمه أَسماء بنت عميس، قال»، والمُثبت عن نسخة مراد مُلَّا الخطية، الورقة (٨٥/ ب)،

وطبعة الكتب العلمية (٦٦٩٥).

- الحديث رقم (٢٨٤٣): ورد فيه: حديث الحُميدي (١٣٢١) قال: حدثنا سفيان، عن أَبي الزبير، عن جابر.

فكتبنا التعليق التالي: تحرف في طبعة دار المأمون إِلىٰ: «عن الزبير»، وهو علىٰ الصواب في نسخة المكتبة الظاهرية الخطية، الورقة (١٢٦/ أ)، وطبعة حبيب الرحمن الأَعظمي (١٢٨٤).

- الحديث رقم (١٢٣٣٠)، ورد فيه: أَخرجه ابن أَبي شيبة (٣٥٥٢٦) قال: حدثنا مُحمد بن فُضيل، عن يزيد بن أَبي زياد، عن زيد بن وَهب.

فكتبنا التعليق التالي: تَحَرف في طبعة دار القِبلة، لمُصَنف ابن أَبي شيبة، إلىٰ: «محمد بن فضيل، عن زيد بن وهب»، وفي طبعة الرشد إلىٰ: «محمد بن فضيل، عن يزيد بن وهب»، والذي في طبعة الفاروق: «محمد بن فضيل، عن يزيد، عن ابن وهب»، وهو أَقرب إِلىٰ الصواب.

- والحديث؛ أَخرجه ابن أَبي عاصم، في «الزهد» (١٧٥)، وورد في «إِتحاف الخِيرَة المَهَرة» (٣٩٧٨) من طريق أَبي بكر بن أَبي شيبة، عن محمد بن فضيل، عن يزيد بن أَبي زياد، عن زيد بن وهب، به، علىٰ الصواب.

- والحديث رقم (٤١٩)، ورد فيه لفظ أَبي بكر بن أَبي شيبة: «عن مُحمد، هو ابن سيرين، قال: قال أَنس: من السُّنَّة أَن يقول في صلاة الفجر: الصلاة خير من النوم».

فكتبنا التعليق التالي: تَحَرف في الطبعات الثلاث، دار القِبلة، والرُّشد (٢١٧٢)، ودار الفاروق (٢١٧٨) إِلىٰ: «عن محمد، قال: ليس من السُّنة»، فتَحَرف هنا: «أَنس»، إِلىٰ: «ليس»، والحديث؛ أَخرجه ابن المنذر، في «الأوسط» (١١٧١)، من طريق أَبي بكر بن أَبي شيبة، قال: حدثنا أَبو أُسامة، عن ابن عون، عن محمد، قال: قال أَنس: من السنة أَن يقول في صلاة الفجر: الصلاة خير من النوم.

وأَخرجه ابن خزيمة (٣٨٦)، والدارقطني (٩٤٤)، والبيهقي ١/ ٤٢٣، من طريق أَبي أُسامة، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أَنس، قال: من السُّنة إِذا

قال المؤذن، في أَذان الفجر: حي علىٰ الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم.

وقال أَبو الحسن الدارقطني: رواه أَبو أُسامة، عن ابن عون، عن محمد، عن أَنس، قال: من السُّنة. «العلل» (٢٦٢٩).

ـ الحديث رقم (١٣٦١٢)، ورد فيه: أَخرجه أَحمد ٤/ ٣٩٨(١٩٧٨٩) قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا قتادة، أَن عَونًا، وسعيد بن أَبي بُردَة حَدثاه.

فكتبنا التعليق التالي: تحرف في الطبعات الثلاث لمسند أَحمد: عالم الكتب (١٩٧٨٩)، والرسالة (١٩٥٦٠)، والمكنز (١٩٨٦٩): إِلىٰ: «أَن عَونًا وسعيدًا ابْنَيْ أَبي بُردة حدثاه»، وهذا التحريف يثبت أَن عَونًا وسعيد بن أَبي بردة أَخَوان، وهذا ليس بصحيح، وليس بينهما أَي نسب؛

ـ سعيد؛ هو ابن أَبي بردة بن أَبي موسىٰ الأَشعري. «تهذيب الكمال» ١٠/ ٣٤٥.

ـ وعون؛ هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي. «تهذيب الكمال» ٢٢/ ٤٥٤.

ـ والمثبت علىٰ الصواب عن «صحيح مسلم» (٧١١٢)، و«صحيح ابن حبان» (٦٣٠) إِذ أَخرجاه من طريق عفان، به.

ـ وجاء مُفسَّرًا في «البعث والنشور» للبيهقي (٩١)، ونقله عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢١/ ١٦٥: عفان بن مسلم الصفار، عن همام، قال: حدثنا قتادة، أَن عونًا وسعيدًا، يعني ابن أَبي بُردة حدثاه، أَنهما، سمعا أَبا بُردة.

ـ فتبين أَن قوله: «يعني» تحرف في مطبوعات «المسند» إِلىٰ: «ابْنَيْ» لتشابه الرسم، فنتج الخطأ.

ـ الحديث رقم (١٣٦٢٣)، ورد فيه: أَخرجه ابن أَبي شيبة (١١٩١٢)، وأَحمد ٣/ ٤٨٨(١٦٠٩٢) كلاهما عن أَبي النضر، هاشم بن القاسم، قال: حدثنا الحكم بن فَصِيل، قال: حدثنا يَعلىٰ بن عطاء.

فكتبنا التعليق التالي: تحرف في طبعتَي عالم الكتب، والرسالة إِلىٰ: «فضيل» بالمعجمة، وهو علىٰ الصواب في طبعة المكنز: «فَصِيل» بفتح الفاء،

وكسر الصاد المهملة.

ـ قال الدارقطني: أَما فَصِيل، فهو الحكم بن فَصِيل أَبو محمد. «المُؤتَلِف والمُختَلِف» ٤/ ١٨١٥.

ـ وقال عبد الغني الأَزدي: فَصِيل، بالفاء والصاد غير معجمة، والصاد مكسورة، قليل: الحكم بن فَصِيل. «المُؤتَلِف والمُختَلِف» (١٧١٩).

وقال ابن ماكولا: أَما فَصِيل، بفتح الفاء، وكسر الصاد المهملة، ثم ذكر الحكم بن فصيل. «الإكمال» ٧/ ٦٦.

وكذلك أَثبته الذهبي في «المُشتبِه» (٥٠٩)، وعنه ابن ناصر الدين، في «توضيح المُشتبِه» ٧/ ١٠٩، وابن حَجر، في «تبصير المُنتبِه» ٣/ ١٠٨١.

ـ الحديث رقم (١٥٧٢٢)، ورد فيه: أَخرجه ابن أَبي شيبة ٨/ ٤٠٧ (٢٦١٣١) قال: حدثنا أَبو أُسامة. و«مُسلم» في مقدمة كتابه ١/ ٨(٨) قال: حدثنا عُبيد الله بن معاذ العَنبري، قال: حدثنا أَبي (ح) وحدثنا مُحمد بن المُثنىٰ، قال: حدثنا عبد الرَّحمَن بن مَهدي. و«أَبو داوُد» (٤٩٩٢) قال: حدثنا حفص بن عُمر.

أَربعتهم (أَبو أُسامة، ومعاذ العَنبري، وابن مَهدي، وحفص بن عُمر) عن شُعبة، عن خُبيب بن عبد الرَّحمَن، عن حفص بن عاصم، قال: قال رسول الله ﷺ: «كَفىٰ بالمرءِ كَذِبًا، أَن يُحَدِّث بِكل ما سَمِع».

فكتبنا التعليق التالي: تَحَرف في طبعات صحيح مسلم: التركية، وعبد الباقي، ودار المغني، وعالم الكتب، إِلىٰ: «عن حفص بن عاصم، عن أَبي هُريرة قال: قال رسول الله ﷺ»، وجاء علىٰ الصواب في «تحفة الأَشراف» (١٢٢٦٨)، وطبعات دار طيبة، والمكنز، والتأصيل، ليس فيه: «عن أَبي هُريرة»، وانظر قول الدارقطني في الفوائد.

ـ قال أَبو علي الجَيَّاني: فمما جاء في مقدمة الكتاب، يعني «صحيح مسلم»، من هذه المواضع، المُنَبَّه عليها، قوله، عليه السلام: كفىٰ بالمرء كَذبًا أَن يُحَدث بكل ما سمع، رواه شعبة، عن خُبيب بن عبد الرَّحمَن، عن حفص بن عاصم؛ أَن رسول الله ﷺ، فأَتىٰ به مُرسَلًا، لم يذكر فيه أَبا هُريرة، هكذا رُوي من حديث معاذ ابن معاذ، وغُندَر، وعبد الرَّحمَن بن مهدي، عن شعبة، وفي نسخة أَبي العباس

الرازي وحده، في هذا الإسناد: عن شعبة، عن خُبيب، عن حفص، عن أَبي هُريرة مُسندًا، ولا يثبت هذا، وقد أَسنده مسلم بعد ذلك، من طريق علي بن حفص المدائني، عن شعبة، قال الدارقطني: والصواب مرسل عن شعبة، كما رواه معاذ، وغُندَر، وابن مهدي. «تقييد المُهمل» ٣/ ٧٦٥.

ـ وذكر المازري نحوه. «المُعلِم» ١/ ٢٧٣.

ـ ونقل القاضي عياض كلام الجياني والدَّارقُطني، موافقًا لهما. «إكمال المُعلم» ١/ ١١٤، و«مشارق الأنوار» ٢/ ٣٤٤.

ـ وهذه من التصحيفات التي سبق وذكرناها في كتابنا «المسند الجامع» (١٤٥٠٦).

ـ الحديث (٨٨٤٣)، وقع فيه الإسناد عن «الجامع الصحيح لمسلم» هكذا: و«مُسلم» ٧/ ١٠٩(٦٢٤٩) قال: حدثنا مُحمد بن المُثنى، وابن بَشار، قالا: حدثنا عبد الرَّحمَن، قال: حدثني سفيان، يعني عن أَبي إسحاق، عن أَبي الأَحوص، عن عبد الله.

وقلنا: وقع هذا الإسناد، في طبعات التركية، وعبد الباقي، والمكنز، وعالم الكتب، هكذا: «حدثنا محمد بن المثنىٰ، وابن بشار، قالا: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثني سفيان، عن أَبي إِسحاق، عن أَبي الأَحوَص، عن عبد الله (ح) وحدثنا عَبد بن حُميد، قال: أَخبرنا جعفر بن عون، قال: أَخبرنا أَبو عُميس، عن ابن أَبي مُليكة، عن عبد الله.

وكتب محقق الطبعة التركية: قوله: «وحدثنا عَبد بن حُميد، إلىٰ آخره»، هذا السند غير موجود في المتون التي بأَيدينا، غير المتن الذي طبع بمصر، والمتن الذي طبع في هامش الأُبِّي، يعني شرح الأُبِّي لصحيح مسلم، والمُسمَّىٰ: «إِكمال إِكمال المُعلم».

قلنا: وهذه الزيادة: «وحدثنا عَبد بن حُميد، قال: أَخبرنا جعفر بن عون، قال: أَخبرنا أَبو عُميس، عن ابن أَبي مُليكة، عن عبد الله» لم ترد في «تحفة الأَشراف»، ولم يستدركها ابن حَجَر، في «النكت الظراف»، ولم ترد في نسخة ابن خَير، الخطية، لصحيح مسلم، الورقة (٢٥٢)، ولا في طبعة التأصيل، ولم

يذكر المِزي في «تهذيب الكمال» ١٥/ ٢٥٦، لابن أَبي مُليكة، رواية عن عبد الله بن مسعود في الكتب الستة.

ـ الحديث رقم (٥٦)، ورد فيه: أَخرجه ابن ماجة (٢١٥٨) قال: حَدثنا سَهل ابن أَبي سَهل، قال: حَدثنا يَحييٰ بن سعيد، عن ثَور بن يزيد، قال: حَدثني عَبد الرَّحمَن بن سَلم، عن عَطية الكَلاعي.

فكتبنا التعليق التالي: في «تحفة الأَشراف»، وطبعات عبد الباقي، ودار الجيل، والمكنز: «عن ثور بن يزيد، قال: حدثنا خالد بن معدان، قال: حدثني عبد الرحمن بن سلم»، بزيادة: «خالد بن معدان».

وهذه الزيادة لم ترد في «جامع المسانيد والسنن» ١/ ١٣٨، و«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة» الورقة (١٣٥)، وطبعات الرسالة، والصِّدِّيق، والتأصيل، وجميع النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق هذه الطبعات.

ـ وقد أَورده المِزِّي علىٰ الصواب، بحذف «خالد بن معدان»، في «تهذيب الكمال» ١٧/ ١٤٨، فقال: عبد الرحمن بن سَلم، شامي، عن عطية بن قيس الكلاعي (ابن ماجة)، عن أُبي بن كعب؛ علمتُ رجلًا القرآن، فأَهدىٰ إِلي قوسًا، روىٰ عنه ثور بن يزيد (ابن ماجة)، وفي إسناد حديثه اختلاف كثير، روىٰ له ابن ماجة هذا الحديث الواحد.

ـ وقال ابن كثير: قال ابن ماجة، في التجارات: حدثنا سهل بن أَبي سهل، حدثنا يحيىٰ بن سعيد، حدثنا ثور بن يزيد، حدثني عبد الرحمن بن سلم، عن عطية الكلاعي، عن أُبي بن كعب، قال: علمتُ رجلًا القرآن، كذا رأَيتُه في «السنن»، وفي «الأَطراف» يعني «تحفة الأشراف» بين ثور وعبد الرحمن: «خالد ابن معدان»، والظاهر لا يحتاج إِليه في إِسناد هذا الحديث، فقد رواه بُندار، عن يحيىٰ القطان، عن ثور، عن عبد الرحمن بن سَلم، عن عطية بن قيس، أَن أُبَيًّا علم رجلًا، فذكره. «جامع المسانيد والسنن» ١/ ١٣٨.

ـ وقال ابن حَجَر: لم أَقف في النسخ التي عن ابن ماجة علىٰ ذِكر خالد بن معدان، بين ثور، وعبد الرحمن، فيه، وكذا أَخرجه الروياني في «مسنده»، عن بُندار، عن يحيىٰ بن سعيد، بدونه، ولم يذكره ابن عساكر، وهو سلف المِزِّي، وكذا لم

يرقم المِزِّي في «التهذيب» لخالد بن معدان، في الرواة عن عبد الرحمن بن سَلْم. «النكت الظراف» (٦٩).

ـ وقال ابن المُلَقن: ذكر الحافظ جمال الدين المِزي في «أطرافه» بين عبد الرحمن وثور: «خالد بن معدان»، ولم أره في نسخة من نسخ ابن ماجة، وقد وَهم في ذلك. «البدر المنير» ٨/ ٢٩٥.

هذه أَمثلة يسيرة من التصحيفات والأخطاء، مما جاء علىٰ الصواب في «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل»، فضلًا عما استدركناه من أَحاديث سقطت من بعض الطبعات، ومنها سبعة عشر حديثًا من طبعة الرسالة لمسند أَحمد، فصار هذا الكتاب محتويًا علىٰ أَصح النسخ وأَكثرها استيعابًا وإِتقانًا، من الكتب التي احتواها، وهو فضل من الله، والله يؤتي الفضل من يشاء.

الغاية من جمع الحديث الشريف:

كانت الغايةُ من جمع الحديث الشريف، وجمع فوائده من العلل ومعرفة الرجال، ولا تزال، وستظل، هي الوصول إِلىٰ الطُّرُق اَلتي وَصَلَنا منها الحديثُ، وذلك حتىٰ نتمكن من الحكم علىٰ درجته، صِحَّةً أَو ضَعفًا، فَيُعمل بالصحيح ويُحتج به، ويُطرَح الضعيف، لا تقوم به حُجة، ولا يترتب عليه عمل، وإِن جاء من أَلف طريقٍ ضعيفٍ، فكثرةُ طُرق الضعيف تَزيده وَهْنًا علىٰ وَهْنٍ.

فالحديث الشريف هو المُبيِّن للحلال والحرام، ومنه تخرج أَحكام العبادات والمعاملات، وبه نَعرف الحد الفاصل بين الإِيمان والكفر، وهو الذي باتباعه بُشِّر العاملون بالجنة، وبمخالفته كانت البشرىٰ بالنار.

فهل هذا الأَمر هَيِّنٌ حتىٰ نأخذ بنقل الضعفاء والمجروحين، والمُتردية والنطيحة، ويقول هؤلاء: الحديث حسن بمجموع طرقه، وإِن كانت ضعيفة، وبالجملة ربما يرقىٰ إِلىٰ مرتبة الصحيح؟!، وهذا هو الظن الذي حَذَّر الله منه.

وصدق الله: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾(١).

والحمد لله، لقد كفانا رب السماوات والأَرض وأَغنانا عن مصطلحات هؤلاء، ولعبهم ولهوهم، فقال رب العالمين:

---

(١) الأَنعام (١١٦).

﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَىٰ اللهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[1].

ويتبقىٰ الحديثُ الصحيح، للإيمان به، والاِحتكام إليه، والعمل بما فيه، والاِئتمار بأمره، والاِنتهاء عن نهيه، كما قاله النَّبي ﷺ، دون تأويل، أو تعطيل، فقد جعل الله تعالىٰ في ذلك الخير والفلاح، في الدنيا والآخرة.

هكذا يجب أن تكون الغاية، سمعنا وأطعنا، أما أن يكون الهدف من جمع الحديث هو الاستكثار منه، وتحقيق مئات المجلدات، والحُكم علىٰ هذا بأنه صحيحٌ، وهذا ضعيفٌ، ثم عند العمل بطاعة الله من طهارةٍ، ووضوء، وصلاة، وزكاة، يُترك الحديث الصحيح، ويَبدأ البحث عن رأي فلان، ومذهب فلان، وماذا قال السلف، وبماذا رد الخلف، فذلك هو الضلال البعيد.

نعرف الكثيرين ممن يعملون بتحقيق كتب الحديث، ويأتون مثلًا علىٰ حديث عائشة أُم المؤمنين، رضي الله تعالىٰ عنها، في صفة غُسل النبي ﷺ من الجنابة[2]، ولم يفكر أَحدهم طوال حياته أن يغتسل من الجنابة مرةً كما اغتسل مَن جعله الله للمؤمنين أُسوةً حسنةً، مع أنه عندما حقق الحديث كتب في حاشيته: إِسناده صحيح.

بل سيأتي من يجمع الحديث ليقول لك: هذه أُمور لا تؤثر في العقيدة، وهذه من هيئة الصلاة، وهذا علىٰ الاستحباب، ويخرج لك بعشرات المصطلحات، التي لم تَرِد في الأَحاديث التي قام بجمعها، وهكذا وضعوا كلام النبي ﷺ لا نقول: بجانب آراء الذين تفرقوا واختلفوا، بل خلف كلام مُدَّعي الفقه والعلم.

ليس هناك من هدف، ولا غاية، من جمع الحديث، إِلَّا الوصول إِلىٰ الحديث الصحيح، لنقف أَمامه في مقام الأَدب، سامعين مُطيعين:

﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[3].

كانت هذه هي النِّيَّة الأُولىٰ التي ربَّىٰ النَّبي ﷺ أصحابَه عليها، فكانوا خير مَن سَمِع، وخير مَن أَطاع، فاستحقوا أَن يكونوا خيرَ أُمةٍ أُخرجت للناس.

---

(١) الزمر (١٨).

(٢) المسنَد المُصَنَّف المُعَلَّل (١٧٥٩٨).

(٣) المائدة (٧).

وأول من كان المثالَ الطيبَ للسمع والطاعة، أَصحاب رسول الله ﷺ، الذين أَلزمهم الله كلمة التقوىٰ، وكانوا أَحقَّ بها، وأَهلَها، يقول أَبو هُريرة:

«لما تُوفي رسول الله ﷺ، واستُخلف أَبو بكر بعده، وكَفر من كَفر من العرب، قال عُمر لأَبي بكر: كيف تُقاتل الناسَ، وقد قال رسول الله ﷺ: أُمرتُ أَن أُقاتل الناس، حتىٰ يقولوا: لا إِله إِلا الله، فمن قال: لا إِله إِلا الله، عصم مني مالَه ونفسَه، إِلا بحقه، وحسابُه علىٰ الله، فقال أَبو بكر، رضي الله عنه: لأُقاتلن من فَرَّق بين الصلاة والزكاة، فإِن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عِقالا كانوا يؤَدونه إِلىٰ رسول الله ﷺ، لقاتلتُهم علىٰ مَنعه، قال عُمر، رضي الله عنه: فوالله ما هو إِلا أَن رأَيتُ الله شرح صدر أَبي بكر للقتال، فعرفتُ أَنه الحق»[1].

اقرأْ قولَ أَبي بكرٍ الصِّدِّيق، رضي الله عنه: والله لو مَنعوني عِقالًا كانوا يُؤدونه إِلىٰ رسول الله ﷺ، لقاتلتُهم علىٰ مَنعه، والعِقال هو الحبل الذي يُربط به البعير، لو منعوا حبلًا، كان يُؤَدَّىٰ للنبي ﷺ، لقاتَلهم أَبو بكر علىٰ مَنعه.

فأَين أَبو بكر، رضي الله عنه؟!

فقد أَضَعنا البعيرَ بما عليه، بل عَقَرنا الناقةَ يا أَبا بكر.

صلاةُ الجنازة يا أَبا بكر صارت فرضَ كفاية، وصلاةُ العيدين، قيل: إِنها سُنَّةٌ مؤكدةٌ، وزكاةُ الفطر في أَيامنا تُخرج بالدينار والدولار، لأَنهما عندهم أَفضل مما أَوصىٰ به خليلُك مُحمد ﷺ، وغسلُ يوم الجمعة لم يعد واجبًا علىٰ كل محتلم[2]، بعد أَن قال حبيبُك ﷺ: واجبٌ، والفَجرُ أَصبح بأَذانٍ واحد، والجمعةُ

---

(١) المسنَد المُصَنَّف المُعَلَّل (٩٩٦٩).

(٢) حديث أَبي سعيد الخُدْري، رضي الله عنه، أَن رسول الله ﷺ قال: غسل يوم الجمعة واجب علىٰ كل محتلم. «المسنَد المُصَنَّف المُعَلَّل» (١٢٦٠٨).

ـ قال النووي: اختلف العلماء في غسل الجمعة، فحُكي وجوبه عن طائفة من السلف، حكوه عن بعض الصحابة، وبه قال أَهل الظاهر، وحكاه ابن المنذر عن مالك، وحكاه الخطابي عن الحسن البصري، ومالك، وذهب جمهور العلماء، من السلف والخلف، وفقهاءُ الأَمصار، إِلىٰ أَنه سنة مستحبة، ليس بواجب، قال النووي: ومذهبنا المشهور أَنه يُستحب لكل مريد لها، وفي وجه لأَصحابنا، يُستحب للذكور خاصة، وفي وجه؛ يُستحب لمن يلزمه الجمعة، دون النساء، والصبيان، والعبيد، والمسافرين، ووجه؛ يُستحب لكل أَحد يوم الجمعة، سواء أَراد حضور الجمعة، أَم لا، كغسل يوم العيد يستحب لكل أَحد. «شرح النَّووي لصحيح مسلم» ٦/ ١٣١، وما بعدها.

بأذانين، والزواج علىٰ مذهب الإمام الأعظم!!.

عِقالًا يا أبا بكر تُقاتلهم علىٰ مَنعه؟ إِن صلاةَ الجمعة لم تعد واجبةً، عند مذاهب الفُرقة والخلاف، علىٰ النِّساء، والمُسافر، والعبدِ المسلم، وأنت يا أبا بكر تسأل عن الحَبْل؟!.

عِقالًا يا أبا بكر، هذا الحَبْل الذي لو مر به إِنسانٌ في طريقٍ لنحاه برجله، تقاتلهم علىٰ منعه، يا أبا بكر، لقد اختلفوا في إِخراج زكاة الحُلي من الذهب!!.

إِنه نداء الإيمان، تسرب إِلىٰ قلوب الصحابة الكرام، فلا تأويل، ولا تعطيل، ولا تمثيل، ولا تشبيه، ولا قلنا، ولا قالوا، شيءٌ كنور الصبح يتنفسُ، كماءٍ نزل من السماء طاهرًا سلسبيلًا، يتهادىٰ علىٰ قلبٍ طاهر، فيسمع ويطيع، لأنه رسخ في قلبه حبُّ الله ورسولِه ﷺ.

فعندما نقوم بجمع الحديث، فيجب علينا أن نتعرف علىٰ قدر وقيمة ومكانة صاحب هذا الحديث، ومن أين أتانا به، لأننا إِذا فقدنا معرفة ذلك فسوف تتساوىٰ عندنا كل الأقوال، ويتحول الأمر، كما هو حادث، أن يقول أحدُهم: قال رسول الله ﷺ، ويقول الآخر: قال فلان، واختلف فلان، فعند الصمم والعمىٰ تتساوىٰ جميع الأقوال، فالحديث الذي توصلتَ إِلىٰ صحته، خرج من فم طاهر؛

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾(1).

وصاحب هذا الحديث لم يتعلم من رجل يخطئ وقد يصيب، ولم يجلس أمام شيخ يتلقىٰ عنه الرواية، بل:

﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ. ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ. وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَىٰ. ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ. فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ. فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾(2).

فعِلْمُه ﷺ عن ربِّه، ونزل الأمر علىٰ قلبه، فكان نورًا خالصًا يُضيء قلوب المخلصين.

﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾(3).

هذا ما يجب أن يُدركه المسلم عندما يستمع إِلىٰ حديث النبي ﷺ، لأنه لا حُجة عليك بعده ﷺ، فآراء الناس جميعًا، عالِمهم وجاهلِهم، اجتمعوا أو

---

(١) النجم (٣ و ٤).

(٢) النجم (٥: ١٠).

(٣) النساء (١١٣).

اختلفوا، ليس فيها مثقال ذرة من حُجة عليك، بهذا وَعَدَ الله؛

﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَىٰ اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا . لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا﴾[١].

فأنت عندما تقرأُ الحديث الشريف لست مُخَيرًا بين الأَخذ بما فيه كُلِّه، وبين آراء علماء الناس أَو جهلتهم، الحُجة عليك في مُحمد النبي الرسول ﷺ فقط، وما عدا ذلك فهو من خطوات الشيطان، لأَن دين الله سبحانه وتعالىٰ، لم، ولن يكون، مجموعةَ آراءٍ، يختارُ منها مَن شاء ما شاء.

وأَوامر الله تعالىٰ، وحديثُ وسُنَّةُ نبيه ﷺ، ليست بضاعةً بائرةً، يقوم الإِنسان بجمعها، ثم يَختار منها ما يشاء، ويَستحب منها ما يَهوىٰ، وهذا عنده فَرضُ كفاية، وذاك عنده كفايةُ فرض؛

قال سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٢].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُبِينًا﴾[٣].

والمؤمن عبدٌ من عباد الله، له قولٌ واحدٌ عندما يقف أَمام أَمر، أَو نهي:

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٤].

فالناس، أَمام أَمر الله، رجلان، عبدٌ، وحرٌّ؛

عبدٌ، ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٥].

وحُرٌّ؛ يفعل ما يشاء، ويختار ما يشاء؛

أَمَر الله نبيه أَن يقول لهم: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٦].

العبد المؤمن، أَمام أَمر الله، ليس له اختيارٌ أَن يفعل أَو لا يفعل، لأَنه قَبلَ سماعِه الأَمر كان قد عاهد الله، أَن يسمع ويطيع، وأُخذ عليه الميثاقُ، وانتهىٰ؛

يقول سبحانه: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ

---

(١) النساء (١٦٤ : ١٦٦).
(٢) القصص (٦٨).
(٣) الأحزاب (٣٦).
(٤) النور (٥١).
(٥) البقرة (١٣١).
(٦) فصلت (٤٠).

سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[1].

وهذا النَّبي الكريمُ، صاحبُ المقام المحمودِ، وصاحبُ الحوضِ المورودِ، والذي منذ فَجر الإسلام تتوالىٰ الأَجيالَ علىٰ جمع حديثه، هو الذي أَمركَ اللهُ، تعالىٰ، بطاعتِه، ولزومِ هَديه، واتخاذِه الأُسوةَ الحَسَنة، وهذا لم يجعله الله تعالىٰ، بل ولم يجعل شيئًا منه، في هذه الأمة، لغير مُحمد ﷺ.

- فجعل طاعة رسوله ﷺ من طاعته: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[2].

- وهذه الطاعة صدرت بإِذنه سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ﴾[3].

- وجعل سبحانه الرحمة والفلاح في اتباع رسوله ﷺ: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[4].

- ففي اتباعه الهداية: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[5].

- وفي اتباعه الفوز: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[6].

- وفي اتباعه دليل الإِيمان: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[7].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[8].

- وفي اتباعه علامةُ حُب الله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[9].

- وفي اتباعه الإِيمانُ باليوم الآخر: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا﴾[10].

---

(١) المائدة (٧).
(٢) النساء (٨٠).
(٣) النساء (٦٤).
(٤) آل عمران (١٣٢).
(٥) الأعراف (١٥٨).
(٦) النور (٥٢).
(٧) الأنفال (١).
(٨) النور (٥١).
(٩) آل عمران (٣١).
(١٠) الأحزاب (٢١).

فصارت علامة محبة العبد لربه سبحانه وتعالىٰ، اتباع الرسول مُحمد ﷺ، في أَقواله، وأَفعاله، في أَمره إِذا أَمر، ونهيه إِذا نهىٰ.

وقد قرن الله طاعته بطاعة رسوله ﷺ، في مواطن كثيرة، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[1].

وخصه جل شأنه بالطاعة وحده في العديد من الآيات؛

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[2].

وجعل طاعة الرسول ﷺ من طاعة الله، فقال:

﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[3].

وفي الناحيَة الأُخرىٰ، كان الضلالُ المبين، والخيبةُ والخسرانُ، من الصفات المتلازمة، في الدنيا والآخرة، لكل من ترك صراط الله المستقيم لهواه، أَو لهوىٰ غيره، لرأيه، أَو لرأي غيره، وقدَّم آراء وأَهواء الذين تفرقوا واختلفوا، علىٰ كتاب الله، والحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[4].

وانظر علىٰ هذا المصير المظلم الذي ينتظر كلَّ من أطاع غيرَ الله، وغيرَ رسوله ﷺ؛

يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا . خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لاَ يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا . يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاَ . وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ . رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[5].

هل تدبرتَ هذه الآيات، وسمعتَ صُراخهم في جهنم، وندَمهم، وأَين ومتىٰ وكيف ينفع الندم؟؛

﴿يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاَ﴾.

إِذًا فمن أَطاعوا في الدنيا؟

---

(١) الأنفال (٢٠).
(٢) الحشر (٧).
(٣) النساء (٨٠).
(٤) آل عمران (٣٢).
(٥) الأحزاب (٦٤: ٦٨).

﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ﴾.

نعم، والذي بعث مُحمدًا بالنورِ كُلِّه، والهُدىٰ كُلِّه، والرحمة كُلِّها، فما عند المتبوعين إِلَّا الضلالُ المبين، وسيأتي اليومُ الحق الذي يَعَضُّ هؤلاء علىٰ أيديهم؛

﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً . يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَنًا خَلِيلاً . لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنْسَانِ خَذُولاً﴾[1].

فالناس رجلان؛ رجل يبحث عن حكم الله، وهَدي رسوله ﷺ، إذا أراد فتوىٰ في طهارة، أو صلاة، أو زكاة، أو حج، أو مُعاملات، أو في أي باب من العلم المتصل بدينه، حمل هذه الفتوىٰ، باحثًا سائلًا عن هَدي الرسول ﷺ فيها، فإذا ما وقف عليه، عَض علىٰ ذلك بالنواجذ، ووضع هديَ رسول الله ﷺ موضع نُور عَينيه وأَغلىٰ، وإن خالفه في الحُكم مَن علىٰ ظهرها.

ورجلٌ آخر، إذا أراد فتوىٰ استأنس برأي هذا، واستحسن قولَ هذا، واستوسع مذهب ذاك، وبحث في فهم السلف عن أمر يوافق هواه، وأخذ يتقلب بين فُلان وفلان، واختلف فُلان وفلان.

حتىٰ سقط بهم الشيطان في وحل الرذيلة، ووصل بهم الأمر أنك إذا ذكرتَ لأحدهم حديثًا صحيحًا عن النَّبي ﷺ، قال لك: هل قال بذلك أَحدُ الأَئمة، أَو أَحد السلف؟!.

وهذا سؤال خرج من رحم الرذيلة، وهو من أحط الأَسئلة التي مرت علىٰ مدار التاريخ، لما فيه من المَهانة، والإهانة، وعدم معرفة قَدْر النَّبي مُحمد ﷺ.

هذا هو السؤال الساقط، المَهين، الذي يدل علىٰ أنه قد اختلط علىٰ صاحبه النور والظلام، والإيمان والكفر، والحق والباطل، ولم يعد يعرف الفرق بين النَّبي الرسول الذي نزل عليه الوحي، وبين فُلان وفلان من الذين تفرقوا واختلفوا، وعاشوا في الوحل.

هل أمرَنا الله سبحانه بعد كل حديث أن نقول: هل قال بذلك أَحد الأئمة، أو السلف؟!، لا والذي بعث مُحمدًا بالحق، بل قال:

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا

---

(١) الفرقان (٢٧: ٢٩).

سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1].

هل قول النَّبي ﷺ، وفِعله، وتقريره، لا يصلحون إلا إذا قام بالتوقيع عليهم اثنان من أتباع المذاهب والفِرق، وعدة مفاهيم للسلف، كضمان ومتابعة للنبي ﷺ ؟! مَن الذي يضمن مَن؟ ومن الذي يُتابع مَن؟.

إن علماء الأُمة جميعًا، حَيَّهم وميتَهُم، لا يساوون شيئًا، إلا بمُحمد ﷺ، وانتسابهم إليه، وهو النَّبي والرسول والحُجة والشفيع، بدون هؤلاء، بل بدون الدنيا وما فيها، نستغفر الله، حياءً من الله.

فهذا الذي حَذَّر الله تعالىٰ عباده المؤمنين، من أن يكونوا علىٰ شاكلته؛

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَنْفَعُنَا وَلاَ يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَىٰ الْهُدَىٰ ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2].

وهو الذي يُنادي بالويل علىٰ نفسه، صارخًا في دركات جهنم؛

﴿يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَنًا خَلِيلاً﴾[3].

فإما أن تكون في دينك متبعًا للرسول ﷺ، وإما أن تكون تابعًا لـ (فُلان)، أيِّ فُلان، ولا تظن، ولا تعتقد، أنه هناك فرقٌ بين فلانٍ وفلانٍ، أو أن اتِّباع فلانٍ أفضلُ من اتِّباع فُلان، فالآية أطلقت الأمرَ، وجعلته نكِرَةً، لكي يشمل كلَّ مَن اتبعَه الناسُ، عدا رسول الله ﷺ، ونعوذ بالله ربِّ الفلق.

إن هذا الموقف النادم يوم القيامة يتبعه موقفٌ آخر، لا يقل في السوء عنه؛

فقد عاش هؤلاء علىٰ مستنقعات التقليد، يتخذون أندادًا من دون الله، يُحبونهم كحب الله عَزَّ وجَلَّ، وهذا أصبح جليًّا لا لبس فيه، من خلال الوقوف علىٰ ردهم لحديثِ النَّبي ﷺ، لمجرد أن إمامًا، خالفَ هذا الحديث، فصارت مخالفتُه هي الأصل، وأصبح الحديثُ هو المُخالِف.

وصدق رب العالمين: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾[4].

وفي جانب النور ما زال هناك خير: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا للهِ﴾[4].

ويأتي اليوم الحق، ويرىٰ التابعُ والمتبوعُ نارَ جهنم، فيتبرأُ هذا من ذاك،

---

(١) النور (٥١).
(٢) الأنعام (٧١).
(٣) الفرقان (٢٨).
(٤) البقرة (١٦٥).

ويتمنىٰ هذا أَن يتبرأَ من فُلان.

يقول الله سبحانه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ . وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تبَرَّؤُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[1].

وهذه الآيات بعينها تستخدمها كل فرقةٍ وطائفةٍ ضد الطائفة الأُخرىٰ، مع أَن الأَمر لا يحتاج إِلىٰ بيان أَعلىٰ من هذا البيان؛

﴿إِذ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا﴾.

كُلُّ الذين اتبعَهُم الناسُ، من سادةٍ، وكبراء، وأَئمةٍ، ومشايخ، وأُمراء، كلُّ الذين اتُّبعوا.

﴿مِنَ الَّذينَ اتَّبَعوا﴾.

من كل الذين اتبعوهم.

فكُل مَنِ اتَّبَع أَحدًا (فُلانًا) أَيَّ أَحدٍ، وأَيَّ فُلان، وأَخذ دينَه عن رأيه، فإِن إِمامَهُ، أَو شيخَهُ، أَو أَميرَهُ، سيتبرأُ منه يوم القيامة، وسوف يتمنىٰ التابعُ أَن يعود إِلىٰ الدنيا، من أَجل أَن يَتبرأَ من هذا الشيخ، وذاك الإِمام.

فإِذا أَفتىٰ الشيخُ، أَو الإِمامُ، بكتابِ الله، وسُنةِ رسول الله ﷺ، مع ترك الأَحاديث الضعيفة، فوجب علىٰ المسلم اتباع ما أَفتىٰ به، لأَن المسلم في هذه الحالة لا يتبع الشيخ والإِمام، ولكنه يتبع القرآنَ، وهديَ مُحمدٍ ﷺ.

ولكن إِذا قال الإِمام: المسألة فيها قولان، والشَّافعية يقولون كذا، والمالكية يرون كذا، وشيخ الإِسلام أَفتىٰ بكذا، وفهم السلف كذا، ورأي أَهل البيت كذا، فهذا القول، والرأي، والفتوىٰ، لا قيمة لشيءٍ منها، بل ذلك من عمل الشيطان، إِذ لا سلطان معهم من الله.

والمسلم لا يُلزَمُ أَن يهتدي برأي إِنسانٍ آخر، لم تنزل عليه رسالةٌ من السماء، كائنًا من كان، ولو قام المسلمُ بجمع كل آراء المتقدمين والمتأخرين، والتي لاسند لها من كتابٍ وسُنَّةٍ، ورمىٰ بها جميعًا، بل كَفَرَ بها جُملةً، وتمسك بكتاب الله، وسُنَّة رسولِهِ ﷺ، فقط، لاهتدىٰ إِلىٰ صراط مستقيم.

فهذا هو قصد المؤمن، وتلك غايته، عندما يقرأ، أَو يجمع، أَو يدرس

---

(١) البقرة (١٦٦ و١٦٧).

حديث رسول الله ﷺ، فإليه سيحتكم، وله يسمع ويطيع، ولا يجد في نفسه حرجًا من حرفٍ خرج من فم الصادق الأمين ﷺ فقضىٰ به، وجاوبته جميع جوارحه، فَسَلَّم تسليمًا، ومن ثَم أَصبح من أَهم الواجب علىٰ كل مسلم معرفة سُنة المُصطفىٰ المبعوث رحمة للعالمين ﷺ، والعمل بها وبما يُستفاد منها، في كل شؤون حياته، وبما يأمل من السعادة في آخرته، وأَن لا تتفرق به السبل باتباع فلان وفلان، فرسول الله ﷺ تكفينا أَقواله وأَفعاله وسيرته، فهو ﷺ وحده الأُسوة الحسنة التي يتعين التأَسي بها:

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا﴾[1].

* * *

(١) الأحزاب (٢١).

وبعد؛

فهذا هو «المُسند المُصَنَّف المُعَلَّل»

نقدمه لإخواننا طلبة العلم النبوي

قد بذلنا فيه غاية ما استطعنا من جهد

ولكنه جهد الضعيف، ووُسع المُقِل، وعمل المخطئ

فما كان فيه من توفيق فهو من الله وحده، إليه يرجع الأمر كله، وما كان من خطأ فبما كسبت أيدينا، وربنا يعفو عن كثير

راجين منه سبحانه وتعالىٰ أن يتقبل منا، وأن يتجاوز عن أخطائنا

فقد نَسِينا وأخطأنا

وقد ساهم وشارك في هذا العمل، مشاركةً مباشرة لا تقل عَمَّن كُتبت أسماؤهم علىٰ الغِلاف، وربما تزيد، بل منهم مَن يزيد، مجموعةٌ من الإخوة بدافع الحُب لحديث النَّبي ﷺ، نذكر منهم:

مُحمد بشار عواد معروف، وعادل عبد العزيز منصور، وإبراهيم مُحمد أحمد النوري، وأحمد قاسم عبد الراضي، وأحمد عبد الرؤوف حسين، وعلي حسن السيد قنيش، ومُحمد حسن السيد قَنيش، ومُحمد حسن مُحمد خليل الصعيدي، وأشرف منصور عبد الرَّحمَن، ويَحيىٰ محمود خليل

والأخوات:

أُم عبد الرحمن مروة السيد أبو زهرة، وأُم أُسامة أنور عيد إسماعيل، وأُم يَحيىٰ جهاد محمود خليل

جزاهم الله خير ما يُجازي به عبادَه الصالحين، وأخلف عليهم ما بذلوه من الجهد والمال، في هذه الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وألحقهم بالعاملين علىٰ خدمة سنة المصطفىٰ المبعوث رحمةً للعالمين

ورحمة الله الدائمة والواسعة علىٰ أخوينا السيد أبي المعاطي النوري، ومحمد مهدي السيد، واللّذين وافاهما أجل الله فأدركهما الموت قبل صدور الكتاب، وقد عاشا حياتهما له، اللهم عوضهما عن عدم رؤيته رؤيةَ أجره في الآخرة.

والأمل فيه، والظن به، أن يغفر الذنب، ويستر العَيب

وأن يجعل برحمته وعفوه آخرَ دعوانا أَنِ الحمد لله رب العالمين.